وزارة التعليـــم العـــــالي والبـحث العـــلمي
المركـــز الجـــــامعي لميـــــلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوالإقتصادية و التجارية
ميدان: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: بنوك

المرجع: ..... /2015

مذكرة بعنـــــــــوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر

دراسة حالة: الجزائر(2001-2013)

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية "ل.م.د"
تخصص " بنوك "

إعداد الطالبة :

دبوس هاجر

بولعروق هاجر

بوشلوخ إيمان

إشراف الأستاذ:

ريغي هشام

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

"رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ"

"رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلاَ تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لاَ تُخْلِفُ الْمِيعَادِ"

اللهم اجعل ألسنتنا عامرة بذكرك، و قلوبنا بخشيتك، وأسرارنا بطاعتك، إنك على كل شيء قدير، حسبنا الله و نعم الوكيل.

رب اشرح لي صدري، و يسر لي أمري، و احلل عقدة من لساني يفقهوا قولي، بسم الله الفتا، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا و أنت تجعل الحزن متى شئت سهلا، يا أرحم الراحمين

اللهم ثبت قلوب التلاميذ على الايمان... وبايمانهم أعنهم على النجاح ... و بنجاحهم أعنهم على نصرة المسلمين .اللهم بيديك كل الأمر ... فلا تكلهم لغيرك ..لا مجير لهم من غياهب الدهر سوى نور هدايتك ..اللهم اهدهم لما تحب و ترضى .. اللهم هبنا علما ينتفع به... وعملا يقربنا اليك ... وهبنا صبرا و ثباتا في الدين .. اللهم ارزق اخواني في الله المقبلين على شهادات التخرج الهداية لنور الحق و النجاح ... و ارزقهم رزقا صاحا بغير حساب... اللهم فرج كروبهم و اجعلهم من الرائدين في الاسلام ..اللهم ارفع راية الرقي بطلبة العلم و الزمهم به و اجعلهم بيارق نجاحاتنا في المدارس و الجامعات و الكليات و المعاهد ... و اجعل شبابنا عبرة و قدوة للخير ... اللهم قوي ايماننا و بايماننا قوي عملنا و بعملنا زد من نجاحاتنا .اللهم ارزقنا نجاحا في كل أمر ...ونيلا لكل مقصد .. و ارزقنا القمة في درجات العلم ..اللهم اغدق بكرمك علينا بكل نجاح...وكل صلاح...وكل فلاح .. واجعلنا من الصابرين في كل ابتلاء و الصامدين لكل عداء ...اللهم اجعل امتحانات المسلمين تتوج بالفوز بعد كل عناء...

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا بالعلم وجعلنا من الذين يسيرون على دربه إذا وفقنا في إنجاز هذا العمل الذي نأمل أن يكون شمعة من شموع العلم.

جزيل الشكر والإحترام والتقدير للأستاذ الفاضل والمتواضع الأستاذ المشرف " ريغي هشام" الذي ما تأخر علينا في عون ومشورة وما بخل علينا بجهد وعطاء ويسير لنا الطريق البحث والمعرفة.

كما لا ننسى كل من قالوا لنا نعم فلولاها ما إمتلأت النفس بالثقة وإلى كل من قالوا لنا لا فلولاها ما صح عزم أو صح سبيل.

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي بدأ بالإحسان وأحسن خلق الإنسان وإختصه بنطق اللسان وفضيلة البيان وجعل له من العقل الصحيح والكلام الفصيح، أحمده على التوفيق في إنجاز هذه المذكرة والتي أهدي ثمرة جهدي فيها الى من قال فيهما عزوجل:" وقضى ربك ألا تعبدو إلاّ اياه وبالوالدين إحسانا".

الى أعز ما أملك في هذا الوجود الى الوالدين الكريمين .

الى من ربت وتعبت وسهرت إلى أمي الغالية - نعيمة -.

إلى الذي بفضله أنا هنا والذي يسيرلي طريق العلم وعلمتي حب العمل إلى والدي الغالي

-عبد القادر- .

إلى قرة عيني وسندي في الحياة إلى سبب سعادتي وصانع ابتسامتي إلى الذي لايطيب القول إلا بذكره خطيبي - هلال-.

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها إلى إخواني وأخواتي :

أخي الأكبر-جلال-، توأمنا الشقي - موسى وعيسى – وصغير العائلة -عصام- .

إلى أخواتي:

سميحة وزوجها وأولادها كتاكيت بيتنا وصايفي المرح فيه إلى الغالية وجدان إلى الجميلة نهال إلى المذللة سيرين وإلى المحبوب حمزة.

سمية، زوجها وابنها المشاكس محمد.

لامية وزوجها بوعلام.

الى صديقتي وزميلتي ورفيقة دربي وحبيبتي وأختي ومخزن أسراري وشريكتي في هذا العمل إلى الغالية "هاجر".

إلى الصديقة والرفيقة صاحبة القلب الطيب والروح المرحة وشريكتي في هذا العمل "ايمان"

إلى صديقاتي وزميلات الدراسة وخاصة رقية، حليمة، عفاف، وردة،.....

إلى من جمعنا القدر وفرقتنا الدراسة صديقتي وجارتي "سلمى".

إلى كل من تجمعني بهم صلة من قريب أو بعيد .

إلى طلبة السنة الثالثة بنوك دفعة 2015.

إلى كل من علمني حرف طيلة فترة دراستي.

إلى كل من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم صفحة مذكرتي

بولعروق هاجر.

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً أحمد الله وأشكره على توفيقنا في إتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، والذي أدين به الى من قال فيهما عزوجل (وقضى ربك ألاَ تعبدو إلاَ اياه وبالوالدين إحساناً).

يا من أحمل إسمك بكل فخر، يا من أفتقدك منذ الصغر، يا من يرتعش قلبي لذكرك، يا من أودعتني لله أهديك ثمرة جهدي، ابي الغالي،

الذي كان مثلي في التواضع والأخلاق الحميدة، الذي أوصاني بالدراسة قبل موته، فأسأل الله العظيم أن يحشره في زمرة المقربين وأن يتقبله بواسع رحمته وعظيم مغفرته، أبي الحنون "عبد القادر".

إلى أغلى ما أملك في الدنيا... إلى حكمتي وعلمي ...إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل. إلى أغلى من في الوجود بعد الله رسوله "التي تعبت لأجلي حتى أرتاح وسهرت لأنام وأنا أنحني اليوم خشوعاً أمام تضحياتها. أسأل الله أن يطيل في عمرها، ويمنحها الصحة والعافية ويجعل عافيتها الجنة،

أمي الحبيبة " جميلة".

إلى من تقاسمت معهم لقمة العيش وحب الوالدين وتشاركنا حلو الحياة ومرها إلى أخي الوحيد " حمزة" وأخواتي "رونق" و"دعاء" أتمنى لكم كل النجاح و التوفيق والسعادة.

إلى قرة عيني وسندي في الحياة ورفيق دربي، الذي كان سبباً في نجاحي ومنحي القوة والعزم رغم كل الصعاب ، وكان معي في كل أوقاتي، وجوده في حياتي أصبح سر سعادتي، إلى خطيبي وزوجي المستقبلي

"مولود".

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة " جدي وجدتي" أطال الله في عمرهما، وإلى خالي "عماد" وخالي "جمال" وأولاده.

إلى خالتي "نادية" و"نبيلة" وأولادهم كل بإسمه، وخاصة خالتي وأمي الثانية "آمال" إلى إبنة خالتي "سهام"، وإلى حبيبي الكتكوت الصغير "يحي".

إلى شريكاتي في المذكرة، وصديقاتي، وأخواتي اللواتي لم تلدهن أمي، المهبولة "إيمان" وخاصة أختي الوفية المخلصة والمذللة التي رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة وكانت ومازالت صديقتي المفضلة "هـــاجر".

إلى صديقاتي، حليمة، رقية، وردة، عفاف.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي،

إلى من أتمنى أن أذكرهم إذا ذكروني.

هاجر دبوس

بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك يا ذا الجلال و الإكرام.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الأمة ، إلى نبي الرحمة و نور العالمين ، إلى خير المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، أسأل الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول إنتظار إلى أبي العزيز "محمدالصالح" ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد

إلى من سهرت الليالي وتحلت بالحب و التفاني إلى من كان حنانها بلسم جراحي و دعاؤها سر نجاحي ، إلى ضوء عيوني أمي الحبيبة و الغالية "فتيحة" أطال الله في عمرها.

إلى من ليس لي غيرهم،نتشارك معا في حلو الحياة و مرها و سيبقى الحب وحده يجمعنا.إلى من قاسموني حلو العيش و مره و حب والدي و طاعتهما:

إلى أخواي الصغيرين: عنترة و رستم

إلى أختي الوحيدة: أحلام و زوجها زهير

إلى الوردة البيضاء و الصفحة العذراء إلى أختي و صديقتي و رفيقة دربي و أجمل من على الإطلاق و بهجة فؤادي و مخزن أسراري "عفاف"

إلى صديقتي و أختي و قريبتي و رفيقة دربي و حبيبة قلبي" وردة"

إلى إبنة خالتي العزيزة "إعتدال" أسال الله أن يوفقها و يدخلها الجامعة من أبوابها الواسعة

إلى رفيقاتي و حبيباتي و شريكاتي في هذا العمل: هاجر و هاجر متمنية لهما كل السعادة

إلى من فرقتني عنها الأيام وأبعدتني عنها المسافات.....فتركت في القلب آهات إلى حبيبتي وصديقتي "أميرة"

إلى الشلة: حليمة، رقية ورقية.....

إلى كل عائلة بوشلوخ و بالأخص عماتي وعمي نور الدين وإبنه إلياس.

إلى روح إبنة عمتي المرحومة "توتة" أسكنها الله فسيح جنانه.

إلى كل عائلة بغيبغ إليكم أخوالي و خالاتي،عبد الحبيب،نور الدين ،صورية،ليلى،عبد الفتاح،و أخص بالذكر خالي يزيد،عبلة وزوجها مراد متمنية لها زواجا سعيدا و عمرا مديدا.

إلى أجدادي و جداتي الأحياء منهم و الأموات.

إلى أشخاص دعموني و شجعوني و كانت كلماتهم لها أثر كبير في نفسي،إلى أساتذتي في الجامعة مع كل تقديري و إحتراماتي.

إلى كل من فتح هذه الرسالة و تفحصها بعدي.

إيمان

فـــهرس المحتويـــــات

المـــــــــــحـــتـــوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	II-III
المقدمة	أ- ت
الفصل الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-16
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
الفرع الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول والهيئات الدولية	3
الفرع الثالث: صعوبات ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
الفرع الأول: الاعتماد على المعايير الكمية	5
الفرع الثاني: الإعتماد على المعايير النوعية	6
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المبحث الثاني: أهداف ،أهمية ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	9
المطلب الأول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي واجهتها	13
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الثاني: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
خاتمة الفصل	16
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	18-38
تمهيد الفصل	18
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	19
المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	19
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	19
الفرع الثاني: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	19
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	22
المبحث الثاني: أثر برامج الاستثمارات العامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	25
المطلب الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2003	25

المطلب الثاني: طبيعة البرامج الإستثمارية العامة وتأثيرها على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري	28
الفرع الأول: طبيعة البرامج الاستثمارية العمومية الجزائرية 2001-20014	28
الفرع الثاني: تأثير البرامج الاستثمارات العمومية على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري	28
المبحث الثالث: أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تنميتها .	29
المطلب الأول: أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	29
الفرع الأول: الهيأت العمومية والمؤسسا ت المختصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	29
الفرع الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
المطلب الثاني: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	35
خاتمة الفصل	38
الفصل الثالث: واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر	48-40
تمهيد الفصل	40
المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في التحويلي في الجزائر	41
المطلب الأول: مفهوم الصناعة وتطورها التاريخي	41
الفرع الأول: مفهوم الصناعة	41
الفرع الثاني: التطور التاريخي للصناعة	41
المطلب الثاني: تعريف الصناعة في بعض فئات الدول	41
الفرع الأول: تعريف الصناعة في المجتمعات المتقدمة	41
الفرع الثاني: تعريف الصناعة في دول العالم الثالث	42
الفرع الثالث: تعريف الصناعة في الوطن العربي	42
المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر	42
المطلب الأول: تطور القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر2001-2013	42
الفرع الأول:التطورالسنوي للرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي(القطاع العمومي الوطني) 2001-2013	42
الفرع الثاني: التغيرات السنوية للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي(القطاع العمومي الوطني) 2001-2013	43
الفرع الثالث: التطور السنوي لإستعمال طاقات الإنتاج 2001-2013	44
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي	44
المطلب الثالث: معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	45
الفرع الأول:الإصدار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة	45
الفرع الثاني:المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة	46
خاتمة الفصل	48
خاتمة عامة	49
قائمة المراجع	52

قـــــائمة الـــــجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
01	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجمل المؤسسات والعمالة والناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم	10
02	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول النامية.	11
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	19
04	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2006	22
05	حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني	23
06	مساهمة القطاع القانوني في تشكيل القيمة المضافة (2002-2004)	24
07	تطور خارج المحروقات حسب القطاع القانوني 2000-2005	25
08	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالقيم المطلقة والنسب المئوية (2006-2010)	26
09	قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة للفترة 2004-2012	27
10	تطور الشغل المصرح بها للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للفترة 2004-2012	28
11	التطور السنوي للرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (القطاع العمومي 2001-2013)	43
12	التغيرات السنوية للرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (القطاع العمومي الوطني) [2000-2001] [2013-2013]	44
13	التطور السنوي لإستعمال طاقات الإنتاج (2002-2013	44
14	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية (2003-2012)	45

قـــــائـــمة الأشـــــكال الـــبيـــــانيـــــة

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحات
01	تطور مناصب العمل من سنة 2002 الى 2006	23
02	مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30

مقدمة

المقدمة :

يشهد الإقتصاد العالمي في الآونة الاخيرة تحولات و تطورات كبيرة ناتجة عن ظاهرة العولمة تتميز بتزايد إنفتاح الأسواق، التوجه السريع نحو تحرير التجارة الخارجية، تراجع دور الدولة في مجال التطبيق للسياسات الحمائية ،تطورتكنولوجيا المعلومات ،الإتصال و النقل، وشدة المنافسة ،هذه التطورات هي نتيجة التحول الجذري في النظام الإقتصادي العالمي ، حيث قل بريق الإقتصاد المعتمد على الإنتاج الكمي ليحل محله الإقتصاد المعتمد على المعلومات والمعرفة وهو ما فرض على المؤسسة الإقتصادية تحديات جديدة .

تعتبر الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية لدرجة أنها أصبحت مؤشرلقياس التقدم الإقتصادي لأن القطاع الصناعي يشكل المصدر الأساسي للمميزات التنافسية وإمتلاك القدرات الإنتاجية و الإرتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي ، و يحتل القطاع الصناعي درجة عالية من الأهمية في الإقتصاد الجزائري.

فالقطاع الصناعي الجزائري كغيره من القطاعات الإقتصادية الأخرى سيتأثر بدوره بالتطورات و التوجهات التي أفرزتها ظاهرة العولمة التي تفرض واقعا جديدا يقوم على تغير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الشامل للتجارة وإنفتاح الأسواق العالمية و حرية حركة رأس المال و عولمة الإنتاج. ولذا كان لابد من الدفع بهذا القطاع وتحفيز الإستثمار فيه.

و يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في هذا الصدد من حيث المزايا التي يتوفر عليها و التي تؤهله للإرتقاء بالقطاع الصناعي التحويلي.

إشكالية البحث:

تحاول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستغلال كل الإمكانيات من أجل المحافظة على بقائها كما تحاول مواجهة التحديات التي تفرضها المنافسة والتقدم التكنولوجي للمعلومات وفي هذا الجو الجديد تكون قدرة هذه المؤسسات مرهونة بقدرتها على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة وبناء على ما تقدم فإن إشكالية البحث تكمن في طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر؟

و يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الاسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي :

- ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . وماهي معايير تصنيفها في الجزائر؟.

- ماهي أهم الخصائص و المزايا التي تتمتع بها لتحقيق تنمية اقتصادية ؟.

- هل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا مستقلا بذاته حتى يستحق كل هذه العناية ؟.

- فيما تتمثل مؤشرات قياس أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟.

- ماهو واقع القطاع الصناعي التحويلي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟.

فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المشروعات التي تتميز بإنخفاض رأس مالها، وقلة عدد عملها،وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة للتشغيل.

- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور جد هام في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية

- بالرغم من إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي إلا أن مساهمتها تبقى ضعيفة.

أهمية الدراسة:

تجدر الإشارة الى أن هذا البحث يكتسي أهمية كبيرة و هذا من خلال:

-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعتبارها أداة محركة لإقتصاد أي بلد و النهوض به ليصل الى تحقيق تنمية إقتصادية و هذا ما تسعى إليه الجزائر.

- توضيح مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الصعوبات التي تعاني منها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى أهم الإستراتجيات التنموية الفعالة.
- إبراز دور هذه المؤسسات في الإرتقاء بالقطاع الصناعي التحويلي الذي يعد الحل للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

أسباب إختيار الموضوع :

ترجع دوافع إختيارنا لهذا الموضوع الى عدة مبررات نوجزها في النقاط التالية:

- الإهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة لتنمية الإقتصاد الوطني.
- إعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المظهر الجديد لتحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات.
- قصد التعرف على التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.
- تناول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر.

المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات تمت دراستنا بالإعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم وطبيعة الموضوع، والمنهج الإستقرائي، كما تم إستخدام المنهج التاريخي لعرض التطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني، كما تم إستخدام منهج المقارنة في بعض نقاط البحث وقد قمنا بإستخدم العديد من الأدوات التي تطلبها كل المناهج السابقة :

- مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع
- مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
-الإستعانة بالدراسات السابقة وكذا مختلف الملتقيات والأيام الدراسية التي اهتمت بالموضوع .

هيكل الدراسة:

تتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الفصل الثالث:واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر.

الفصل الأول:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، حيث تعتبر إحدى أهم الركائز الأساسية للإقتصاد، لأنها تلعب دورا بارزا في خلق فرص عمل، وبذلك التقليل من نسبة البطالة غير أن هذه المؤسسات العاملة في الدول النامية تواجه تحديات كبيرة نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعددٍ من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة إلا أنها تواجه مجموعًة من المشكلات والمعوقات تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور؛ وتبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيامها بدور فعال في تحقيق التنمية وذلك من خلال خلق ورفع القيمة المضافة، ومساهمتها في تلبية بعض إحتياجات الصناعات الكبيرة وهكذا تساهم تلك المؤسسات في تحقيق الإنعاش الإقتصادي نظرا لسهولة تكيفها، التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الإقتصادية ،من هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها ومعايير تصنيفها وخصائصها وأهميتها، وكذا العوامل التي تساعد في نجاحها إضافة إلى المشكلات التي تعترضها ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث نعرضها على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومصادر تمويلها.

المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ضمن هذا المبحث سنقد م تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صعوبات ضبط تعريفها في المطلب الأول و معايير تصنيفها في المطلب الثاني و من ثم خصائصها في المطلب الثالث.

المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف التعاريف التي تبينها بعض الدول والهيئات الدولية والجهوية، لكن قبل هذا سنقوم بتناول أهم المشكلات والصعوبات التي تتعلق بوضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لننتقل إلى أهم المعايير المتفق عليها لهذه المؤسسات، وفي الأخير نقوم بعرض مجمل الخصائص التي تنفرد *بها* هذه المؤسسات.

الفرع الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن محاولة تحديد مفهومٍ أو تعريفٍ واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثِّل في نظرنا خطوًة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع، خاصًة إذا علمنا أن موضوع تحديد مفهومٍ شامل ودقيقٍ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكَّل ومازال يشكِّل موضوع إختلافٍ وإشكالية لدى الباحثين الاقتصاديين من دولةٍ لأخرى ، ويمكن أن نعزو الإختلافات في التعريف إلى عدة أسبابٍ منها:

1. صعوبة تحديد مؤشر واحد لقياس حجم المؤسسة بحيث هناك عدة مؤشرات لتقديم الحجم، كلُ يتناول جانباً مختلفاً لوضع أية مؤسسة، من ذلك عدد العاملين ،حجم المبيعات،مبلغ رأس المال،..إلخ. كما أن العلاقة بين المؤشرات معقدة بحيث يصعب إعتماد أحدها كمؤشر للحجم.
2. إختلاف الموقع أو الظروف الإقتصادية داخل كل دولة ، وإختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها.
3. إختلاف كل من علماء الإدارة والإقتصاد والحكومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو إختلاف نعكس على تعريفهم لها.
4. دائمية هذا القطاع للتغيير،فما يعدُ مؤسسة صغيرة في وقت من الأوقات قد لايعدُ كدلك في وقت لاحق[1].

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول والهيئات الدولية:

- **تعريف منظمة العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها " الصناعات التي يعمل بها **50** عاملا، وتحدد مبلغا لا يزيد عن **1000**دولار لكل عامل وقد تصل إلى **5000** دولار في بعض الصناعات، على ألا يزيد أرس مال المنشاة عن **100** ألف دولار."

- **تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسات الصغيرة بأنها" :المنشات التي يعمل بها أقل من **50** عامل، ورأس المال فيها أقل من **500** ألف دولار بعد إستبعاد الأراضي والمباني"

- **تعريف البنك الأوربي للإستثمار** :وحسبه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي يكون عدد العمال فيها أقل من 500 عامل، وتكون المساهمة في رأسمالها من طرف أعوان خارج صاحب المؤسسة لا تتجاوز 30%.[2]
- **تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا** :إعتمد إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث قام بتقديم التعريف التالي:
  - ✓ من 01 إلى 09 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية.
  - ✓ من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة.
  - ✓ من 50 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة.
  - ✓ أكثر من 100عامل.....مؤسسات كبيرة.

[1]- أتشي شعيب،واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائرفي ظل الشراكة الأورو جزائرية.مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، ص3.

[2]- بوحليب سمية،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ،مدكرة شهادة الماستر في علوم التسيير ص4

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO : عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة في الدول النامية بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 15إلى 19 عاملا، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار، وبالنسبة لبعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العاملين أقل من 1000 عاملا.

- **تعرف ألمانيا:**

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عددٍ من العمال قد يصل إلى 500 عامل، وتحقِّق مبيعاتٍ صافية أقل من 100 مليون دوتش مارك في السنة.

- **فرنسا:**

قبل تأسيس الإتحاد الأوروبي كانت تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا قانونيًا، إستنادًا للمصدر القانوني الصادر في 4 فيفري 1959 ، على أنها كل مؤسسة توظِّف أقل من 500 عامل، ورأسمالها لا يتجاوز 5 مليون فرنك فرنسي، وهذا بما فيه الإحتياطات[1].

الفرع الثالث: صعوبات ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]:

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا إختلاف المكان ومجال النشاط، فالاقتصاديات المتقدمة تختلف عن الاقتصاديات النامية من حيث مستويات النمو، والتكنولوجيا المستخدمة، والتطور الإقتصادي والإجتماعي، والمحيط التي تعمل ضمنه هذه المؤسسات.

ويمكن إرجاع صعوبة الاتفاق على مفهوم موحد لهذا القطاع إجمالا إلى ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في العوامل الاقتصادية، والتقنية، والسياسية.

أولا :العوامل الإقتصادية:

1- إختلاف مستويات النمو:

ويتمثل في عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج والتي تميز الإقتصاد الدولي، وإختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا مثلا، كما يمكن أن ما نسميه بالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة اليوم، قد تصبح مؤسسة كبيرة في فترة لاحقة.

ومؤشر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

2- تنوع الأنشطة الاقتصادية

إن تنوع الأنشطة الإقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية كما أسلفنا إلى(صناعية، تجارية، زراعية، خدمية)، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر

[1]- - الطيب داودي،دور المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في التنمية،الواقع والمعوقات _ حالة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة- الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 11 لسنة 2011. ص63، 64.

[2]- برجي شهرزاد : مذكرة الماجيستر تحت عنوان "اشكالية استغلال مصادر نمويل المؤسسة ل=الصغيرة والمتوسطة، تخصص مالية كلية غلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسسير- جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان.

لإختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة إستثماراتها أو التوسع فيها و تكون في شكل مباني، آلات ومخزون ... إلخ، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثرتعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لإتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد إنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة إتخاذ القرارات، وتوحد جهة إصدارها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف .

3- تعدد فروع النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، ومثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية إستراتيجية ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدد اً من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الإستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

ثانيا : العوامل التقنية:

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر إندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة.

ثالثا : العوامل السياسية:

وتتمثل في مدى إهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات، وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه.

وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع[1].

المطلب الثاني :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

رغم المحاولات المتعدد للعديد من المنظمات المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والعالم وإنعقاد العديد من المؤتمرات الخاصة والندوات العلمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فانه لا يوجد حتى الآن تعريف موحد لها، لذلك فقد أتبع في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاهان يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما سنوضحه ضمن النقاط التالية:

الفرع الأول : الإعتماد على المعايير الكمية:

تشتمل هذه المعايير عادة على(عدد العاملين، ورأس المال، وقيمة الأصول، وصافي القيمة المضافة، وقيمة الإنتاج، وقيمة المبيعات، ومعدل إستخدام الطاقة)، ولكن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر إنتشارا وإستخداما على المستوى العالمي وذلك لسهولته في التعامل وثباته لفترة من الزمن، ولكن نلاحظ عدم إتفاق الدول على حجم المنظمات الصغيرة حيث التفاوت الواضح بين دولة وأخرى في المعايير المستخدمة لتحديد كون العمل صغير أم لا.

سنحاول تقديم هذه المعايير حسب الإستخدام الأكثر شيوعا، والأكثر ملائمة للظروف المحيطة بالإقتصاديات وتتمثل فيما يلي:

أولا : معيار عدد العاملين:

[1]- مرجع سابق ذكره، ص 61.

[2]- سحنون سمير "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومشاكل تمويلها في الجزائر .الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - جامعة الشلف – يومي 17،18 أفريل 2006. ص ص 423 .424

يعد هذا المعيار أكثر المعايير إستخداما عند التمييز بين المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي، ويعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية رغم المحاولات المتعددة للعديد من المنظمات في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط، ويتراوح عدد العمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بإختلاف كل دولة ومقاومتها الإقتصادية والصناعية، ففي الغالب نجد عدد العمال يتراوح مابين عامل واحد إلى خمسين عاملا في معظم الدول النامية لكن إستخدام التقنيات الحديثة في بعض المؤسسات جعل حجم العمالة يتضاءل مقارنة بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة التي لا تستخدم التكنولوجيا، لأن نشاطات المؤسسات المصغرة والصغيرة كانت سابقا تعتمد فقط على المهارة اليدوية وإمكانيات العمل بالدرجة الأولى، ولهذا تغير إستخدام معيار العمالة في المدة الأخيرة عن المدة السابقة كمحدد لحجم نشاط المؤسسة .

ومن ثم أصبح المفهوم أكثر تعقيدا بإستخدام معيار العمالة، لأنه يستخدم في فصل المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى غير أن التقدم التكنولوجي والإستخدام الحديث لأساليب الإنتاج التي تعتمد على المعرفة جعل كثيرا من المؤسسات تستعمل عددا محدودا من العمالة فضلا عن إعتمادها على كثافة رأس المال ،على الرغم من كل الإنتقادات التي وجهت لمعيار العمالة إلا أنه من أكثر المعايير الكمية إستخداما.

ثانيا : معيار رأس المال:

يقصد عموما برأس المال المستثمر رأس المال الطويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة، ويعتبر رأس المال المستخدم بالمنشأة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة، وبإستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر فيها حدا أقصى معين يختلف بإختلاف الدولة، ودرجة النمو الإقتصادي وغيرها . وقد نجد معيار يجمع بين عدد العمال ورأس المال أي المعيارين السابقين في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا : معيار المستوى التكنولوجي المستخدم:

هذا المعيار هو أكثره فعالية في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية لا يكون فاعلا بشكل أمثل في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقصور المستوى التكنولوجي في هذه الدول بشكل عام.

رابعا : كمية وقيمة الإنتاج أو حجم المبيعات:

يستخدم البعض هذا المعيار مع معيار العمل ورأس المال وطبقا لهذا المعيار فإن المشروعات الصناعية الصغيرة تتسم بصغر إنتاجها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية لإرتباطها بها من ناحية أو لعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بالجهود والتكلفة المناسبة، ولا يصلح إستخدام هذا المعيار منفردا بل يتطلب تعديله بإستمرار وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم، كما لا يمكن إستخدامه للمقارنة سواء بين الدول أو بين قطاعات الدولة الواحدة.

الفرع الثاني :الاعتماد على المعايير النوعية[1]:

بعد تطرقنا إلى المعايير الكمية نستنتج أنها تتضمن بعض النقائص، ومن ثم عدم قدرتها وحدها على الفصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى خاصة فيما يخص طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل، هذا ما يجعل ضرورة إدراج معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل أهمها في الملكية والمسؤولية ثم حصة المؤسسة من السوق.

أولا : معيار قيمة المبيعات:

تعتبر من المعايير المهمة المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ويعد مقياسا فعليا لمستوى نشاط المشروع، وقدراته التنافسية، فمثلا في الولايات المتحدة تصنف المؤسسات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المشروعات الصغيرة.

ثانيا : المعيار القانوني:

[1]- مرجع سبق ذكره،ص425.

يتوقف الشكل القانوني للمنشاة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبير مقارنة مع شركات الأشخاص، ووفقا لهذا المعيار تضم المؤسسات الصغيرة جميع المؤسسات ذات الشكل غير المؤسسي مثل مؤسسات الأفراد، والمؤسسات العائلية والتضامنية، وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة، والوكالات، والحرف، والمهن الصغيرة والإنتاجية والحرفية مثل الورش، والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة، والسفريات، والشحن والمهن الحرة **...** إلخ.

ثالثا : معيار التنظيم:

تصنف المؤسسات الصغيرة وفقا لهذا المعيار إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية**:**

-الجمع بين الملكية والإدارة(مدير المؤسسة مالكها).

-قلة عدد مالكي رؤوس الأموال.

-ضيق نطاق العمل (إنتاج سلعة واحدة ،أو تقديم خدمة واحدة).

-صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

-تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

-تكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها.

-تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها.

رابعا : معيار المسؤولية.

نجد هذا المعيار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وبالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط، نجد أن صاحب المؤسسة بوصفه مالك اً لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق**....** إلخ، ومن ثم فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده**.**

ولقد إستند القانون في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1953). على هذه المعايير لتحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فهي" المؤسسة التي لم يتم إمتلاكها أو إدارتها بطريقة مستقلة، بحيث لا تسيطر على المجال الذي تعمل فيه." إنطلاقا من هذا المفهوم، وأخذا بعين الاعتبار المعايير النوعية يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتميز عن غيرها بـ:

أ- الملكية:

إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال ،حيث يلعب المالك دورا كبيرا في إداراتها .

ب- المسؤولية:

تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك و صاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص

ج -الحصة من السوق:

إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:

صغر حجم المؤسسة صغر حجم الإنتاج ضآلة رأس المال محلية النشاط ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات.

المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانات والظروف ونتيجة للأسباب السابقة فإن هذا يحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السيطرة على الأسواق أو أن تفرض أي نوع من أنواع الاحتكار على عكس المؤسسات الكبرى، التي يسمح لها رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية وإمتداد إتصالاتها وتشابك صلاتها من السيطرة على الأسواق وإحتكارها[1].

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 426.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المزايا التي تؤهلها لإحتلال مكانة إقتصادية كبيرة خاصة في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية.

1-**من ناحية إجراءات التكوين** : تتميز بسهولة وقلة إجراءات التكوين إذ لا يتطلب الأمر غالبا إلا دفع الرسوم المطلوبة وإستخراج رخصة القيام بالعمل ، كما تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشاءها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي، وهذا ما يتناسب مع البلدان النامية.

2-في مجال التنظيم والتسيير :يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة بسيطة وأقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة ففي الأولى القرار يتخذ من طرف المالك المسير وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة عكس المؤسسات الكبيرة، حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل إتخاد القرار النهائي وتطبيقه، ففي إقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بـ الحجم بل بالسرعة في إتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغيرات والمستجدات الحادثة التي تعزز مسيرة وإستمرارية المؤسسة، أما من حيث التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها، فيكون مرتبطا ومندمجا أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة كما يعطي مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائما على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح .لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة .

3-**المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق** :سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم وإحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الإحتياجات ودراسة إتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير في هذه الإحتياجات والرغبات وإستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ولهذا لا يفاجئ صاحب المؤسسة بالتغيرات في الرغبات والإحتياجات والظروف بصفة عامة

4-تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالإتصال السريع صعودا و نزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين .

5-**إنخفاض الطاقة الإنتاجية وجودة الإنتاج :**فقد ساعد التطور التكنولوجي على إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية ومن ثم فقد أتاح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية ومنها مجال الصناعات الكيميائية على سبيل المثال والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الإستيعابية الكبير ة .كما أن التخصيص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

6-القابلية للتجديد والإبتكار: تتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على التجديد في أعمالها وإبتكار أساليب متفوقة بما يحقق رضاء العملاء ومن ثم فإنها تهتم بما يلي:

-التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة.

-الرغبة في التفوق تعتمد على البحث عن الجديد والمبتكر.

-تشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الإقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد والإبتكار.

-الإستفادة من مقترحات العملاء ورغباتهم يساعد في توجيه عملية التجديد والإبتكار.

-التجربة والإقدام من الأمور المطلوبة للنجاح في تحديد النشاط وإبتكار أساليب جديدة لخدمة العملاء.

-الإستفادة من تجارب الآخرين.

7-خصائص أخرى :هذا النوع من المؤسسات يتميز بالفاعلية والكفاءة سواء من حيث القدرة على تحقيق الأهداف الإقتصادية لأصحابها أو من حيث قدرتها على إشباع رغبات وإحتياجات العميل، بالإضافة للمرونة والقابلية للتكيف في موا جهة الظروف غير الطبيعية خاصة في أوقات الإنكماش الإقتصادي وهذا ما تعجز عنه المؤسسات الكبيرة والعملاقة [1].

المبحث الثاني: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها.

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق أهدافها على مصادر تمويل متعددة منها الداخلية و الخارجية،و يرجع الإهتمام بهذا النوع من المؤسسات إلى الأهمية و الدور الذي تلعبه في الإقتصاديات الوطنية.

و سيتم التعرض في هذا المبحث إلى أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المطلب الأول و أهميتها في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فقد خصصناه لمصادر تمويلها.

المطلب الاول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ترمي إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة الى تحقيق أهداف نذكر منها:

- ترفيه روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل ، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- إستحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لإشخاص أخرين ومن خلال الإستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الإستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جزاء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، او بفعل تقليص حجم العمالة فيها جزاء إعادة الهيكلة أوالخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والإستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة .
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في مناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية واحدى وسائل الإدماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام نفس المدخلات .
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار الى مشاريع واقعية .
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها كما تشكل مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات الضرائب المختلفة .
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي [2] .

المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشير كل الدراسات والتجارب الى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات معظم دول العالم فقد أثبت الواقع أن هذه المؤسسات لها القدرة على الصمود في فترة الأزمات والمثال على ذلك صمودها أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 في الدول المتقدمة . كما أثبت الواقع أيضا إنها المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية في الدول المتقدمة فـإيطاليا وإيرلندا يعرفان اليوم ببلدان المؤسسات

[1]- د. غالم عبد الله ،أ.سبع حنان، المداخلة: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة الوادي. 2013 ص5-7.

[2]- عبد الرزاق حميدي ، عبد القادر عوينان : مداخلة بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ازمة البطالة " مع الاشارة لبعض التجارب العالمية "ضمن الملتقى الدولي" « استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية » جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2001 م ص3 .

الصغيرة والمتوسطة ثم دول جنوب شرق أسيا التي بدأت تعتلي مراتب متقدمة في الإقتصاد العالمي بتدعيمها وتنميتها لهذا القطاع وللوقوف على الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ندرج العناصر التالية :

أ- توفير فرص العمل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفيرالوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أو المقدمة على حد سواء . لقد تم التأكد من أن الموسسات الكبرى التي إعتبرت إلي عهد قريب ركائز التنمية الإقتصادية في مختلف بلدان العالم لم تعد قادرة على إمتصاص اليد العاملة الداخلة ألى سوق العمل فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلي سوق العمل سنويا حسب تقارير منظمة العمل الدولية .

كما أن الأزمات المالية والإقتصادية المتابعة التي عرفها العالم مند النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى إنهيار وإفلاس العديد من الشركات العملاقة التي قذفت بألاف العمال إلي البطالة .

لذا تم تبني إستراجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من خاصية وجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة ،وبالتالي التحكم في معدلات البطالة،والجدول الموالي يوضح نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محل المؤسسات والعمالة والنائج المحلي الأجمالي في بعض دول العالم.

جدول رقم(01): نصيب المؤسسات ص و م في مجمل المؤسسات و العمالة والناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم .

الدولة	نصيب المؤسسات ص و م في عدد المنشأت	نصيب المؤسسات ص و م في العمالة	نصيب المؤسسات ص و م في الناتج المحلي الاجمالي
البرتغال	97	79	66.0
كوريا	99	78	50.3
تايوان	96	68	57.0
ايطاليا	97	49.01	40.5
اليابان	95	79	57.03
ألمانيا	99	66	34.9
فرنسا	98	65	61.83
اليونان	90	91	27.14
الو .م.أ	98	60	48.0

المصدر: علوني عمار، مجلة بعنوان « دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية » كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة – فرحات عباس سطيف – (العدد 10) 2010 ص174.

ب- تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة[1]: ان القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات ص.و.م تتجلى في تكاملها المباشر مع الكبرى وذلك من خلال التعاقد، بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل ، هذا بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها وإنتاج مستلزمات مكملة للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق ، ففي السنوات الأخيرة عدد المؤسسات ال ص.و.م المتعاقدة مع reault و citroén و géneral motors وصل الى 3000،2000،1500، مؤسسة صغيرة على التوالي مع العلم أن معظم هذه المؤسسات تنشط في دول جنوب شرق أسيا.

[1]- مرجع سبق ذكره، ص4.

جـ الرفع من مستوى الصادرات: تمثل الصادرات والتصدير أهمية خاصة في الفكر الإقتصادي ولقد توصلت العديد من الدراسات الى أن النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات و التكنولوجيا يعجل بالنمو الإقتصادي ، كما أثبتت العديد من المعطيات أن الدول التي تثبت سياسة تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غلى التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن بين موازين مدفوعاتها ، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول النامية :

الجدول رقم (02): مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول النامية.

البلد	نسبة صادرات المؤسسات ص.و.مالى الصادرات الكلية
باكستان	30%(النسبة لاتشمل المؤسسات المتوسطة).
تايلاندا	35% (بداية التسـعـينات).
كوريا الجنوبية	(23% في 1970) (35% في 1977) (39% نهاية 1980).
سنغافورة	45% (1973-1981).

المصدر : علوني عمار ، نفس المرجع ص 175.

لقد أشارت الدراسة التي قدمها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) إلى أن 25 %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء تتوفر على قدرات تنافسية على المستوى الدولي وأن 40% من رقم أعمالها يأتي من نشاطها التصديري ، كما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 25% و45% من الصادرات العالمية أما في الدول الصناعية الكبرى ، تساهم في الصادرات الفرنسية بحوالي 24% وهذا سنة (2006) منها 52% في قطاع الأشغال العمومية ، 37% في قطاع الخدمات و14% في قطاع الصناعية ، أما في اليابان فهي تساهم بحوالي 35% في حجم الصادرات اليابانية.

د- تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة هامة في الإستفادة من الموارد المتاحة وذلك من خلال زيادة إنتاجها أداة هامة في الإستفادة من الموارد المتاحة وذلك كم خلال زيادة إنتاجها لصالح المجتمع من الجهة وتحسين جودة السلع والخدمات من جهة أخرى وهذا نتيجة المنافسة فيما بين بعضها البعض أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة .

ه- نعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإقتصادي للمجتمع وإذا ما تم التسليم بأن الفائض الإقتصادي الذي يحققه العامل بتزايد للعامل والفائض الإقتصادي الذي يحققه حسب حجم المؤسسة نجد أن المؤسسات الصغيرة هي الأقدر على تعظيم الفائض الإقتصادي للمجتمع. ان الإحصائيات المتوفرة تشير الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق 35% من القيمة المضافة في فرنسا يتصدرها قطاع بناء الأشغال العمومية بـ 25% من القيمة المضافة كما حققت 4000 مليار دولار كرقم أعمال حسب إحصائيات (2003). في هذا البلد ، وعلى العموم فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بأكثر من 50% من القيمة المضافة المحققة في معظم دول العالم .

و- المساهمة في جذب المدخرات: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لجذب المدخرات الصغيرة وإستخدامها منتجات نظرا لتميزها بإستخدام رأس المال أقل وهذا جعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين وبالتالي لاتذهب هذه المدخرات إلى مجالات غير إنتاجية .

أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جذب المدخرات وإستثمارها يجعلها أكثر إنسجاما مع وضعية البلدان النامية وبالتالي تشكل إحدى القنوات الهامة لإجتذاب هذه المدخرات وتحويلها إلى إستثمار منتج بدلا من تبذيرها في أوجه إنفاق تخدم التنمية .

ذ- المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية : إن الصفة الإنتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنموية وإجتماعية هامة يمكن الإشارة إلى البعض منها كالأتي:

- سهولة إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعل التصنيع قريبا أكثر عدد من السكان، وبالتالي تقليل الفوارق بين الحضر والريف والقطاع التقليدي والمعاصر لتفادي الأزدواجية في القطاعات الإقتصادية للبلد الواحد .
- إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤذي إلى إستغلال الموارد الإنتاجية المتاحة محليا.

ط- أداة امحاربة الفقر: لقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى فعالية المؤسسة الصغيرة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر وخاصة الدول ذات الدخل الضعيف مثل الدول العربية، ولمعالجة هذه الظاهرة لجأت هذه الدول الى سياسة القرض المصغر لتمكين الفقراء من خلق نشاط خاص بهم يسمح لهم بالحصول على مداخيل يعشون منها . ولقد إشار البنك الدولي إلى أن عدد الذين يعشون تحت عتبة الفقر يصل اليوم إلى مليار شخص في العالم ، وإن إستخدام المؤسسة المصغرة كأداة لمحاربة الفقر أثبتت نجاعتها في الكثير من التجارب في العالم ،لعل أهمها تجربة grameen-bank في بنغلاديش .

ي- توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية: إن الظروف المعيشية الصعبة و البطالة والفقر خاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف بها جدون نحو المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل مما أسفر عن سلبيات عدة منها ، الظغط على الخدمات المرافق المختلفة وإنتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وظهور المدن العشوائية ، كل هذا جعل الكثير من الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الإقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن تدعيم الجماعات المحلية بمؤسسات إنتاجية زراعية ،صناعية صغيرة من شأنه أن خلق فرص عمل ويرفع من مستوى معيشة السكان ويساعد على نشر الوعي بالعمل الحر وبالتالي تقلل من هجرة اليد العاملة المحلية فتتحول المجموعة المحلية من طريدة جاذبة[1] .

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعتين:

أولا: التمويل الذاتي (الداخلي) : تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأخص في مرحلة الإنطلاق على قدراتها الخاصة أي على تمويل الذاتي (h'auto finance) عن طريق الأموال بالمؤسسين أو الإقتراض من عند الأصدقاء بناءا على علاقات خاصة تجمع بينهم.

وهناك عدة تعاريف للتمويل الذاتي من بينها« عبارة عن القدرة الذاتية للمؤسسة في تمويل نفسها بنفسها من خلال ذات العمليات التي تقوم بها. أي أن المؤسسة تعمل على تحقيق فائض من الأموال التي تحتاجها في تمويل نشاطها وهذا ألا يتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة المالية التي يجب أن تكون إيجابية مضافا إليها عنصرين هامين الإهتلاكات والمؤونات.

التمويل الذاتي هو وسيلة جد هامة، وهي أكثر إستعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الإستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى عميل أخر ومنه تقول أن التمويل الذاتي وسيلة داخلية وتتمثل في النتيجة الصافية بعد طرح الضريبة والإهتلاكات والمؤونات [2] .

[1]- علواني عمار "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة قرحات عباس سطيف - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد (10) 2010م ص 173-177.

[2]- توفيق عبد الرحيم يوسف ، "إدارة الاعمال التجارية" دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2002 ص 09 .

ثانيا:التمويل الخارجي : يتمثل التمويل الخارجي في القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات خاصة منها القروض الطويلة الأجل المقدم من طرف البنوك التجارية.

وهذه القروض تقدم من مؤسسات التمويل للمشروعات الإستثمارية حيث تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل (التمويل الخارجي) لأن التمويل الداخلي لايمكن أن يمول بمفرده دورة الإستغلال أو تجهيزات الإنتاج ، إذن هذا النوع من القروض تكون عبارة ديون مستحقة الدفع وبالتالي لها أثر على الإستغلالية المؤسسة[1] .

المبحث الثالث:عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التى تواجهها:

يظهر جليا الدور الإقتصادي والإجتماعي الكبير الذي يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها المحور والنقطة التي تدور عليها الحياة المعاصرة من خلال مساهماتها في معدلات النمو والتطور الإقتصادي في بيئة أصبحت توصف بالاظطراب والتغير الشديد المصاحب بعدة عوامل ساهمت في تفعيل وتنشيط القوى الإقتصادية وإعطائها ديناميكية عالية ،الأمر الذي أصبح يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات الشيء الذي ألزم عليها ضرورة التعامل والتكيف معها بكفاءة وفعالية عاليتين ضمانا للبقاء والإستمرارية.

وفيمايلي سنستعرض أهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب فشلها والمعوقات التي تواجهها ضمن النقاط التالية:

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

إن الدراسات الإدارية التي تناولت شروط النجاح تعطي مكانة أولى للإستعدادات النفسية والشخصية لقائد وموجة المشروع الصغير وكذا المعارف والمهارات الإدارية وهذه بعض العوامل النجاح أو عوامل تجنب الفشل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1- القدرة على إمتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل بجوانبه المالية والتسويقية والفنية الداخلية إضافة إلى البيئة الخارجية .
2- الحساسية للتغيير والقدرة على على التكيف وتشخيص المؤشرات المختلفة التي تحصل في البيئة الخارجية وإدراك أثارها المحتملة.
3- القدرة على جذب عمال أكفاء والمحافظة عليهم وحسن إستخدامهم ودفعهم للولاء ومواصلة العمل على الرغم من محدودية المكافات المالية .
4- المعارف الإدارية، وهي ما تتعلق بكل الوظائف المشروع التي ينبغي لقائد المشروع أن يلم بها ويباشرها بنفسه .
5- إعداد خطة العمل على الشخص الذي يفكر بالمشروع الصغير أن يعد خطة متكاملة مكتوبة والتي يمكن إعتبارها على أنها أفضل وصفة في الإعداد لنجاح المشروع فالخطة الجيدة تساعد في إتجاه القرار المناسب وتوجيه كل الأفعال والجهود نحو الهدف.
6- إدارة الموارد المالية: أفضل الوسائل الدفاعية على مواجهة المشاكل المالية هي تطوير نظام معلوماتي علمي ، ومن تم إستخدام هذه المعلومات لإتخاد القرارات المتعلقة بالعمل إذ لا يمكن لصاحب المشروع السيطرة على عمله إلا بالحكم على صحته المالية.
7- إدارة الأفراد بفعالية: بغض النظر عن طبيعة عمل المشروع، على مالك المشروع أن يتعلم أسلوب إدارة الأفراد بشكل صحيح، إذ ان كل مشروع يعتمد على العاملين المدربين والمدفوعين للعمل يشكل

[1]- http:/ dzayerna.net./vb/showthead.php ?p=505813/ 30 mars 2015 /12 :30.
[2]- بولحليب سمية – مرجع سبق ذكره ص24.

جيد، وبذلك فان الأفراد الذين يستخدمهم مالك المشروع يحددون في النهاية المستوى الذي يمكن أن يصل إليه المشروع.

المطلب الثاني:عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

إن إحتمال فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في السنوات الأولى تكون عالية وتؤكد الدراسات التي تناولت تصفية المشروعات الصغيرة على أن الأسباب الرئيسية تتعلق بمحدودية الموارد والإدارة غير المتمرسة والإفتقار إلى الإستقرار المالي والتسويق ويمكننا أن نعدد الأسباب :

1- عدم كفاءة الإدارة: عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على إتخاد القرار تعتبر من المشاكل الأساسية المسببة لفشل المشروعات الصغيرة فقد لاتتوفر لدى مالك المشروع القدرة على العمل بنجاح لإفتقاره إلى المواصفات القيادية المطلوبة والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل .

2- نقص الخبرة: على الأشخاص الذين يفكرون في بداية مشاريع صغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون فيه وتعتبر الخبرة الكافية حول طبيعة العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.

3- الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي: العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يعملون عملية التخطيط الإستراتيجي يؤدي لإعتقادهم بعدم ضرورتها للمشروعات الصغيرة إذ بدون التخطيط الإستراتيجي يؤدي إلى فشل المشروع في البقاء و الإستمرارو لا يتمكن تخطيط لقوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.

4- النمو غير المسيطر عليه: يعتبر النمو حالة طبيعية مرغوب بها في كل منشأت الأعمال لكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطر عليه فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة ، أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المشروع وليس عن طريق الإقتراض.

5- الموقع غير الملائم: تعتبر عملية إختيار الموقع الملائم للمشروع هي مزيج من العلم والفن وغالبا مايتم إختيار مواقع العمل بدون دراسة جيدة وبدون بحث وتخطيط إذ أن بعض المالكين المبتدئين يختارون موقعا معين فقط بمجرد وجود مكان شاغر، إن عملية إختيار الموقع من الأمور الهامة وجب أن لايترك للفرصة ، وتظهر أهمية ذلك بشكل خاص في مشاريع التجزئة التي يكون سريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة باختيار الموقع.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات عديدة لا تجعلها تتطور بصورة طبيعية كما أن هذه الصعوبات تقف في وجه الإنتشار الجغرافي لهذه المشروعات وتتمثل أهم هذه الصعوبات في المجالات الأتية:

1) التمويل:

ضآلة رأس المال ،إرتفاع معدل الفائدة على القروض ،الضمانات التي تطلبها مؤسسات الإقراض قصر فترة السماح و السداد ، عدم وجود مؤسسات الإقراض.متخصصة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ،عدم توافر الخبرة الكافية لدى موظفي مؤسسات الإقراض المالية .

2) تنمية الموارد البشرية :

- عدم توافر الإطارات المدربة في مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة .
- ضعف الوعي و المهارات الريادية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة .
- ضعف مستوى التدريب المهني و عدم توافقه مع إحتياجات المشروعات الصغيرة .
- عدم التنسيق بين البرامج التعليمية و التدريبية .

3) عدم التوافر المتعلقة بـ :

- سوق العمل و إحتياجاته ، فرص الاستثمار.
- الأسواق الخارجية: الأسعار، الطلب على المنتجات ، الإجراءات القانونية .
- الأسواق الداخلية: من ناحية الحجم والقدرة الشرائية ، المعارض .
- مصادر المعدات والتكنولوجيا.

[1]- بولحليب سمية – مرجع سبق ذكره ص25.

4) عدم وجود أجهزة أو برامج لتحليل المعلومات : وتحديدها وتبادلهامع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال في البلدان التي تتشابه ظروفها كالبلاد العربية .
- وكذلك عدم توفر وحدات معلومات شخصية لدى الغرف التجارية والصناعية.

5) المشاكل المتعلقة بالتسويق وشدة المنافسة الداخلية والخارجية .
- عدم معرفة أصحاب المشروعات بإشترطات الجودة في السوق المحلي والخارجي .
- عدم وجود منشات متخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة .
- نقص الخبرة في الأشتراك في المعارض الخارجية والإطلاع على المنتجات المنافسة ومعرفة رغبات المستهلك الأجنبي .

6) عدم تطور القوانين والتشريعات الخاصة بإقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة بما يحافظ على مصالح أصحابها ومصالح المستهلكين ويحقق في نفس الوقت التوجهات الإقتصادية للدولة.

7) القيمة الإجتماعية السائدة وغياب الوعي الخاص بفكر العمل الحر.
- عدم إهتمام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية بالمشروعات الصغيرة والترويج لها .
- خلو مناهج التعليم في المراحل الأولى من المبادىء الأساسية للعلوم الإدارية والمالية والإقتصادية.
- عدم وجود برامج لتأهيل الشباب لدخول سوق العمل ليكونوا أصحاب مشاريع صغيرة[1].

[1]- - أ.د محمود المرسي لاشين- تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات صغيرة ومتوسطة وتطويرها مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،أستاذ المحاسبة ،كلية التجارة - جامعة الازهر-. ص119-120

خاتمة الفصل:

من خلال تطرقنا إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صادر تمويلها، أهدافها وأهميتها والمعوقات التي تواجهها تبين لنا النقاط التالية:

- إختلاف التعاريف المقدمة لهذه المؤسسات وذلك نظرا للتباين الإختلاف في درجة النمو الإقتصادي من دولة اخرى.
- إختلاف طبيعة النشاطات الإقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة ذاتها مما جعل إقتصاديات الدول والمنظمات العالمية تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال، وخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءاً على أهدافها وذلك من عرض التصنيفات المعتمدة في تحديد تعريف أشكال وخصائص هذه المؤسسات.
- إن السبب الرئيسي في تزايد عددها وإنتشارها يعود إلى المميزات والخصائص التي تتميز بها من سهولة الإنشاء وسهولة التحكم فيها وغيرها من المميزات.
- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على مصدرين أساسيين يعتبران من أهم المصادر الأساسية لتمويل هذا القطاع هما التمويل الذاتي والإقتراض من البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المختصة .
- إن عدم كفاءة الإدارة ونقص الخبرة من أهم أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- لقد رأينا أن هناك جملة من الصعوبات والمعيقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور وقد إتخذت مختلف الحكومات تدابير وحلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها البلدان .
- إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح أكثر من ضروري في تحسين مركزها السوقي في إطار تنافسية المؤسسات العالمية ، ومواكبة التغيرات الذي تفرضها عولمة المبادلات الدولية وهذا بالتركيز على تأهيل المحيط الإداري والتشريعي، وكذا العنصر البشري قصد تحسين وتأهيل أداء هذه المؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد الفصل:

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة , فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة و الواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء ان هذا القطاع يمثل قطاعا هاما يتمحور حوله و تتكامل مع باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الإرتقاء بالإقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح إقتصادا قويا و متينا.

إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لإقتصادها، وذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الإقتصاد و في هذا الإطار نرى من المناسب وضع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في قلب هذا المشروع الإقتصادي الذي يجب ان يأخذ اليوم بعين الإعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد السوق تحت مظلة العولمة.

و في هذا الإطار نرى أنه من الضروري الإهتمام بهذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة وقدرتها على التخفيف من حدة البطالة و ذلك بتوفير مناصب عمل جديدة و تحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام.

يهدف هذا الفصل التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائرو أثربرامج الإستثمارات العامة على هذه المؤسسات وطبعا أساليب دعمها و ترقيتها و أهم معوقات تنميتها في المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ما أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر برامج الإستثمارات العامة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث: أساليب دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم معوقات تنميتها.

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث تعريف و نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و أهميتها.

1- المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

أخذت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعايير الاتحاد الاوروبي حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على أنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية تشغل من شخص الى 250شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصياتها السنوية 500 مليون دينار كما تتوفر على الإستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]. و يمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الجدول رقم(03).

تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

تصنيف المؤسسات	عدد العمال سنويا	رقم الاعمال سنويا	الحصيلة السنوية
متوسطة	205>	2مليار دينار<	او 500مليون دينار
صغيرة	50>	200مليون دينار<	او100مليون دينار

المصدر: يحي ادريس "اليات وسيل تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي" (حالة الجزائر)،بحوث إقتصادية عربية، كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر،ص70-.71.

الفرع الثاني: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تحولات حدرية ترافقت مع التحولات الإقتصادية التي عاشتها الجزائر بدء من مرحلة الإقتصاد الموجه القائم على التوجه الإشتراكي الى غاية الدخول في مرحلة إقتصاد السوق تليها مرحلة دعم الإنعاش الإقتصادي و النمو و عليه يمكن التمييز بين 3 مراحل أساسية مر بها القطاع:

1) **المرحلة الاولى (1962-1993):** مند الإستقلال وحتى الثمانينات إعتمدت الجزائر سياسة إقتصادية ركزت أكثر على المؤسسات الكبيرة والموازاة مع ذلك وضعت برامج تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعموما فقد ميز هذه المرحلة فترتين أساسيتين هما:

الفترة الأولى (1962-1979): ركزت الحزائر خلال هذه الفترة على اختيار و إستراتجية التنمية المعتمدة على مبادىء الإقتصاد الموجه و المؤسسات الكبرى بإعتبارها رمز التصنيع والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي وقد همشت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه المرحلة حيث ينظر إليها بإعتبارها مكملة للصناعات الأساسية وأنها تقوم بمهمة تدعيم التصنيع وتكثيف النسيج الصناعي الموجود.

الفترة الثانية (1980-1993): مند بداية الثمانيات و بدات الجزائر سياسات إقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات الناتجة عن فشل المؤسسات العمومية الكبرى لذلك عمدت السلطات خلال هذه الفترة عن التراجع التدريجي عن الأسلوب التنموي القائم على الصناعات الكبيرة مع مراعاة إعادة الإعتبار و لو بصورة نسبة القطاع الخاص و كان إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما تعلق بالإستثمار(القانون

[1]- يحي ادريس "اليات وسبل تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإندماج في الاقتصاد العالمي" (حالة الجزائر)،بحوث إقتصادية عربية، كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر،ص70 .71.

11/82 الصادر في 12-08-1782)، (القانون 25/88 الصادر في12-07-1988)، المرسوم التشريعي12/93 الصادر في05-10-1993 المغلق بترقية الإستثمار والذي منح العديد من الإمتيازات للقطاع الخاص و يعتبر حجر الزاوية لإنفتاح الجزائر على العالم الخارجي أو القوانين المتعلقة بالإستقلال المؤسسات (المرسومة 192/88 الصادر في 4-10-1988).

و بالرغم من الدفع الذي أعطته الإجراءات القانونية الصادرة خلال هذه الفترة للقطاع الخاص بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة إلّا أنها ظلت غيركافية في ظل عدم تكيف المحيط الإقتصادي تكيف أمثل لظهور قطاع خاص مؤهل.

2/ **المرحلة الثانية (1994- 2000) :** شهدت هذه المرحلة تحولات جدرية للإقتصاد الوطني في خطوة نحو الأخذ بإقتصاد السوق, من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي بالإتفاق مع مؤسسات بريتن وودز ,التي بدات سنة 1994بتنفيد برامج الإستقرار قصير المدى (1أفريل1994-31مارس 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى (31مارس 1995 -1 أفريل 1998) مع صندوق النقد الدولي، كما تم عقد مجموعة من الإتفاقيات مع البنك الدولي و كان إصدار المزيد من قوانين الإستثمار والخصوصية تستهدف تحرير السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تم عقد مجموعة من الإتفاقيات مع البنك الدولي و كان إصدار المزيد من القوانين الإستثمارية و الخصو صة تستهدف تحرير السوق و فتح المجال أمام القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجي المرسوم 112/94في 18-07-1994 والذي حدد أهدافها بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوسع صلاحياتها بموجب المرسوم 190/2000 الصادر في 11-07-2000.

و قد ساعدت كل القوانين والإجراءات المطبقة خلال هذه الفترة على تشجيع قيام مؤسسات صغيرة و متوسطة حيث بدأت تحتل مكانة هامة في النسيج الصناعي و الاقتصادي.

3/**المرحلة الثالثة : (مرحلة الإنعاش الإقتصادي و دعم النمومن 2001 الى يومنا هذا) :**

تميزت هذه المرحلة بالتطور الملحوظ لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة الإهتمام الفعلي به، إطار تجسيد برامج الإستمارات العامة التي شرعت الدولة في تنفيدها سنة 2011 ,وتستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الإهتمام بتهيئة جميع القطاعات الإنتاجية و خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر 3 برامج استثمارية :

برنـامج دعـم الإنعاش الإقتـصـادي (2001-2004): و الذي خصص له غلاف مالي أولي بقيمة 525مليار دينار (حوالي 7 مالايير دولار) , إستهدف إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني، يتركز بصفة خاصة على دعم أنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما تشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسة الإقتصادية 2مليار دينار لإعادة تأهيل المناطق الصناعية، و2مليار دينار المتبقية لتأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجهة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية المسؤول عن تمويل برامج التأهيل.

البرامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج و المشاريع و الذي سبق إقرارها و تنفيدها في برنامج الإنعاش الإقتصادي يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيف في جميع مجالات قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة الإنفتاح على الإقتصاد العالمي و قدرت الإعتمادات المالية المخصصة له قيمة 4.202 مليار دينار تستهدف إنشاء 14 مشتلة، إنشاء مركز لتطوير المؤ سسات الصغيرة والمتوسطة، إنجاز دو متاحف للصناعة التقليدية مع إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية القائمة.

برنامج توطيد النمو أو التنمية الخماسي(2010-2014): بقوام مالي إجمالي قدره 214-21 مليار دينار حوالي(286 مليار دولار)إندرج هذا المخطط ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت سنة 2001 حيث تم تخصيص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج خلال هذه الفترة تم أيضا إطلاق أكبر برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تطوير قدراتها التنافسية في ظل الإنفتاح الإقتصادي بقيمة حوالي 396مليار دينار مستهدف تأهيل 20000مؤسسة .

وفيمايلي أهم الإجراءات القانونية المتخذة خلال مرحلة الإنعاش الإقتصادي والنمو (2001-2014) لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم قدرتها التنافسية.

2001: صدور القانون لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كرس نهائياً دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإقتصادي وحدد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيها.

2002: إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف الى ضمان القروض الضرورية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2003: إنشاء مشاكل المؤسسات و هي هيئات عمومية تتكلف بإستقبال و إحتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة لمدة معينة لتخطي صعوبات الانطلاق.

- إنشاء المجلس الوطني الإستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل هدفه الأساسي في ترقية التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الجمعيات المهنية من جهة السلطات العمومية من جهة أخرى.

- إحداث المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية على مستوى كل ولايات الوطن.

2004: إنشاء صندوق ضمان قروص إستثمارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتتمثل مهمته الأساسية في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق.

2005: إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تعتبر الوكالة أداة الدولة في مجال تنفيد السياسة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2007: إنطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2008: تعزيز المعلومة الإقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطوير جسور الترابط مع المنطومات الاعلامية للقطاعات الوزارية الاخرى

2009: تنظيم أول طبغة للجائزة الوطنية للإبتكار لفائذة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2010: إعادة بعث البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة حوالي 386مليار دينار[1].

[1]- طبابي سليمة - عناني ساسية، أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان "آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطويرتنا فنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي [2001-2014] 12/11 مارس 2013 الموافق لـ:30/29 ربيع الثاني 1434 مدارس الدكتوراه – جامعة سطيف-ص4الى8.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

أولا: مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر

أ- مساهمتها في التشغيل خلال الفترة 2002- 2006:

إن جمع ودراسة المؤشرات الإحصائية لتقييم أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد كشفت بوضوح عن وجود نقائص كبيرة في مجال الإعلام والتعريف أن مختلف المصادر المتوفرة غير كافية لوحدها على إعطاء صورة صادقة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود السبب الرئيسي في ذلك في أن واحد إلى مشاكل المعطيات الإحصائية و إلى نقائص أنظمة التسجيل والمتابعة على المستويين القانوني والجبائي.

إن بطاقة الصندوق الوطني للتأهيل الاجتماعي " **CNAS**" تقديم الرقم الأكثر مصداقية عن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجراء باعتبار أنها على تأمينات هذين الاخرين.

وتشير المعطيات إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2001- 2006

السنوات / القطاع القانوني	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006	نسبة التطورفي عدد المؤسسات
م.ص.القطاع الخاص	179893	189552	27949	225449	245842	269806	9.75
م.ص.القطاع العام	778	778	778	778	874	739	15.45-
م.ص.م.حرف تقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	16.72
المجموع	245348	2618563	288577	312959	342788	376767	9.91

المصدر: السعيد بريبش مجلة العلوم الإنسانية "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قي التنمية الاقتصادية و الإجتماعية"، حالة الجزائركلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة ص 69.

أما فيها يتعلق بمساهمتها في توفير مناصب العمل فقد تطور تدريجي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05):حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني.

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006	التطور	النسبة%
المؤسسات الخاصة	538055	550386	592758	888829	977942	89113	10.03
المؤسسات العامة	74764	74764	71826	76283	61661	14622	19.17
الصناعات التقليدية	71523	79850	173920	192744	213104	20360	10.56
المجموع	684341	705000	838504	1157856	1252707	94851	08.19

المصدر مرجع سبق ذكره،ص71.

الشكل رقم (01): تطور مناصب العمل من سنة 2002 الى 2006، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

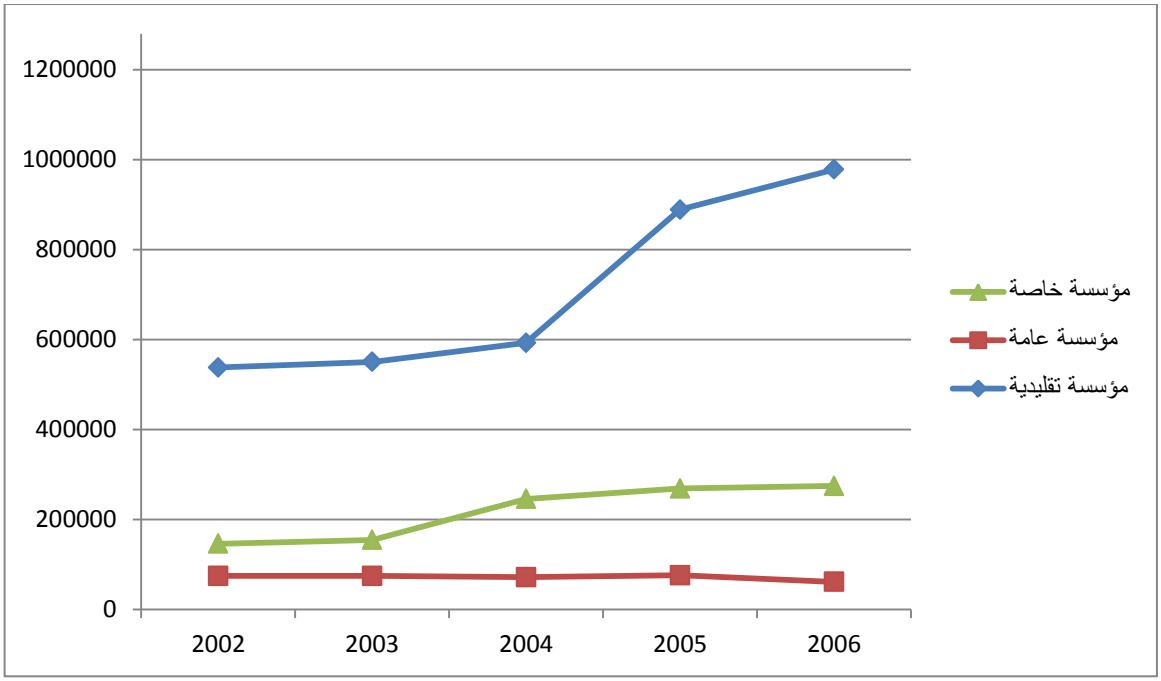

المصدر: مرجع سبق ذكره،ص72

هذه المؤسسات هي الأكثر انتشاراً، وهي بالتالي الأكثر استيعاباً للعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فاعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة، اذ كانت البداية كما معروف بارزة مع عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من خلال توزريع الإستثمارات الكبيرة إلى إستثمارات صغيرة تتوزع عمودياً وأفقياً، حيث سمحت بإنشاء العديد من الوحدات الإقتصادية التي حلت محل المؤسسات الكبيرة لتغطية الطلب المتزايد على العمل، بتوفيرها لمناصب شغل فترات قصيرة وبتكاليف منخفضة وبتوزيعها الأفقي على مختلف المدن عكس تمركز المؤسسات الكبيرة في المدن الكبرى، مما يجعلها تساهم في التخفيض من حدة البطالة في المدن الداخلية وتحسين مداخيل هذه المدن من خلال تثمين مواردها المحلية، وهذا ما يتماشى وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستخدام، كما تساهم في التكوين

والتأهيل. فإذا نظرنا إلى هذه المناصب المحدثة والمحققة في هذه المؤسسات وفقاً للمعيار القانوني، نجد أن القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في تحقيق وإنشاء مناصب الشغل في الجزائر، وهذا بطبيعة الحال بتوافق مع منطق الإصلاحات الإقتصادية (إقتصاد السوق، الخوصصة..). كما يصل المتوسط العام لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للعمالة الوطنية الإجمالية إلى مستويات متواضعة جداً إذا ما قورنت بالنسب المحققة في الدول المتقدمة، بحيث سجلت تقريباً نسبة 11% فهي تتزايد مع بعض التديدبات البسيطة متراوحة بين 10.5% وما يقارب12% خلال السنوات الاولى من الالفية الثالثة مما ينعكس على نسب البطالة المرتفعة في الجزائر اذا اخذنا في الحسبان التطور المعقول لعدد هذه المؤسسات.

ب- مساهمتها في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام:

تشكل القيمة المضافة المحققة من طرف كل مؤسسة بمثابة معيار قياس فعلي لمدى حجم المؤسسة من خلال حجم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام **PIB** وبالتالي تسمح لنا القيمة المضافة بتقسيم الأهمية الإقتصادية لكل مؤسسة :

1)- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة :

حسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي فإنه في سنة 1994 بلغت القيمة لقطاع العام 617.4 مليار دينار متمثلة بـ: 53.5% من إجمالي القيمة المضافة بينما كانت في القطاع الخاص تقدر بـ 358.1 مليار دينار اي 46.5% من إجمالي القيمة المضافة منذ 1998إنعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يحتل المرتبة الاولى بـ: 1178 مليار دينار جزائري أي 53.6% بينما القطاع العمومي 1019.8مليار دينار جزائري اي 46.4% .

الجدول رقم (06): مساهمة القطاع القانوني في تشكيل القيمة المضافة (2002-2004) الوحدة مليار دينار.

القطاع القانوني	سنة 2002		سنة 2003		سنة 2004	
	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
القطاع الخاص	1585.3	84.68	1784.49	85.10	2038.84	85.53
القطاع العام	2867.9	15.32	312.47	14.09	344.89	14.47
القيمة المضافة	1872.09	100	2096.96	100	2383.37	100

المصدر: مرجع سبق ذكره،ص 76.

فالقطاع الخاص مثلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة جد معتبرة في تشكل القيمة المضافة مقارنة مع القطاع العمومية وقد كانت هذه النسبة في حدود 85% بالنسبة للسنوات محل الدراسة.

2)- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2005 (الخارج المحروقات).

يظهر من الجدول أدناه أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر إذا يشارك هذا القطاع بمؤسسته الصغيرة والمتوسطة بنسب معيتبرة حيث قدرت في سنة 2000 بـ 74.4 % وفي سنة 2001 وصلت الى76.4% وهو مايعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 2364.6 مليار دينار جزائري الأمر الذي كشف لنا مدى الأهمية التى إكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو

الإقتصادي وذلك في ظل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

الجدول رقم (07): تطور خارج المحروقات حسب القطاع القانوني 2000-2005.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
القطاع القانوني	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	457.8	25.2	481.5	23.6	505	23.1	550.6	22.9	598.65	21.8	651.0	21.59
القطاع الخاص	1356.8	74.8	1560.2	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.4	2146.75	78.2	2364.5	78.41
المجموع	1814.6	100	2041.7	100	2184.1	100	2434.8	100	2745.4	100	3015.4	100

المصدر: مرجع سبق ذكره،ص74

المبحث الثاني: أثر برامج الإستثمارات العامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إستعرضنا في هذا المبحث مطلبين المطلب الأول يتناول وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خلال الفترة2001-2013 أما المطلب الثاني يتناول_طبيعة البرامج الإستثمارية العامة و تأثيرها على مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة2001-2014.

المطلب الأول : وضعية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة الجزائرية 2001-2013.

يعد صدور قانون القرض والنقد سنة 1990 بداية مشجعة للاستثمارات الأجنبية من خلال السماح بإنشاء المؤسسات الإقتصادية وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، دعمه إصدار قانون 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، وإتاحة الحرية والمساواة بين المستثمرين الخواص الجزائريين والأجانب، وتسريع إجراءات العقود وتعزيز الضمانات، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وإنشاء وكالة لترقية ودعم الإستثمار." كما تدعمت هذه المبادرة بإنشاء وزارة "مكلفة بالصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1993 ".

وبداية من سنة 1994 وكنتيجة لتفاقم مديونية الدولة، سعت الجزائر بالتعاون مع هيئات دولية إلى إجراء المزيد من الإصلاحات تمحورت حول إعادة الهيكلة، الخوصصة، إصلاح النظام المصرفي، تحرير التجارة الخارجية، الأسعار، وتجسد ذلك من خلال برامج الإصلاح التالية:

1 برامج الإستقرار الإقتصادي للفترة (1994/04/01-1995/05/31) مع صندوق النقد الدولي.

2. برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1995/03/31-1998/04/01) مع صندوق النقد الدولي .

3. برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 مع البنك الدولي.

وبذلك بدأ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة معتبرة في الإقتصادالوطني، وإستهدفت الجزائر من خلال إستراتيجياتها الإصلاحية تفعيل دور القطاع الخاص في أحداث التنمية الشاملة، للتكيف مع متطلبات إقتصاد السوق والانفتاح.

[1]- مرجع سبق ذكره، ص75.

4. أصدر قانون الاستثمار لسنة 2001 ؛ بهدف تنمية الاستثمار وترقية المحيط الإداري والقانوني، رافقه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 ، والمتضمن تطوير منظومة هذه المؤسسات، تشجيع الإبداع والابتكار، تشجيع عمليات التصدير، إتاحة المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. إنشاء هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها :صندوق ضمان القروض(FGAR)،

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI PME) ، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(AND-PME) ، وصندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2006. إن هذه القوانين والهيئات الداعمة كان لها أثرها البارز على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توسع نشاطها ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى متنوعة، كما تضاعف عددها بشكل ملحوظ عبر فترات زمنية متعاقبة، وهذا يدل على الدور الذي لعبته الإصلاحات المتعلقة بالجوانب التشريعية والقانونية والاقتصادية المرتبطة بالأعمال ومختلف الأنشطة الممارسة من قبل هذه المؤسسات، ويمكن استعراض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، اعتبارا من سنة 2001إلى سنة 2012من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08) :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالقيم المطلقة والنسب المئوية للفترة(2001-2012)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
م ص م الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806
	%99.56	99.59%	99.62%	99.65%	99.65%	99.68%
م ص م العمومية	778	778	778	778	874	839
	%0.44	0.41%	0.37%	0.34%	0.34%	0.31%
المجموع	180671	190330	208727	226227	246717	270645
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
م ص م الخاصة	293946	321387	345902	369319	391.761	407779
	%99.77	99.80%	99.82%	99.84%	99.85%	99.86%
م ص م العمومية	666	626	591	557	572	561
	%0.22	0.19%	0.17%	0.15%	0.142%	0.137%
المجموع	294612	322018	346493	369876	392333	408340

المصدر:مرجع سابق ص75

من معطيات الجدول نستخلص مجموعة من الملاحظات، أهمها:

تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة2001-2012 حيث إنتقل من 180671 مؤسسة سنة 2001 ، إلى 779 407 سنة2012 أي زيادة تقدر ب:227669 مؤسسة في سنة2012 ، أو ما يعادل نسبة 126.01 %؛ مقارنة بسنة 2001.

- إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تابعة للقطاع الخاص؛ إذ تشكل بالمتوسط 99.76% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة المحددة.

-هناك تزايد ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من سنة إلى أخرى خلال هذه الفترة، إذ يقدر معدل الزيادة بنسبة 7.70 % سنويا.

يلاحظ أن مؤسسات القطاع العام عرفت تراجعا من حيث نسبتها إلى المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كانت تمثل 0.41 %سنة 2001 ، وإنخفضت هذه النسبة إلى % 0.13 سنة 2012 ، وبصفة عامة، فإن وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ضئيل مقارنة بنظيرتها

التابعة للقطاع الخاص، حيث تشكل بالمتوسط 0.26 %من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

-في إطار المخطط الثلاثي تبين أن عدد المؤسسات في سنة 2004 تزايد بنسبة25 % مقارنة بسنة 2001 وهي السنة التي إنطلق فيها البرنامج .وعند نهاية سنة 2009 قدرت نسبة الزيادة بـ: 91.78%، وفي سنة 2012 تجاوزت نسبة الزيادة 100 أي 126 % هذه الوضعية يمكن تفسيرها بتخلي الدولة عن سياسة المؤسسات الكبيرة وتوجهها نحو الخوصصة وتشجيع الاستثمار الخاص، كم أن مجهودات الدولة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014 كان لها أثرها البارز في مضاعفة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاعتبارات التالية:

-فتح المجال أمام هذه المؤسسات وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص لتنفيذ الاستثمارات العمومية المبرمجة؛ مثل الأشغال العمومية وتوسيع القواعد الهيكلة والبنية التحتية ، الطرق والمواصلات؛

-تهيئة المحيط الملائم من النواحي الاقتصادية، السياسية، القانونية والتكنولوجية لتسهيل أداء وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تجذب العديد من رؤوس الأموال والمستثمرين في إطار برنامج التنمية المحلية والاقتصادية؛

-تقديم الدعم في مجالات الفلاحة والصيد البحري وهذا بدوره كان له أثرا في جذب الإستثمارات الخاصة إلى هذا القطاع، وتطور عدد المؤسسات الممارسة لمختلف النشاطات الإقتصادية كنتيجة للبرامج الإستثمارية للدولة يمكن إستعراضه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(09): قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة للفترة 2004-2012

القطاعات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صناعة الخشب والورق	9000	9612	10300	11059	11848	12530	13063	13701	14169
الحديد والصلب	7126	7516	7906	8353	8794	9174	9556	9900	10141
صناعة النسيج	3734	3881	4019	4152	4291	4316	4493	4727	4910
كمياء/ مطاط/ بلاستيك	1727	1850	1967	2084	2205	2312	2446	2603	2710
المناجم والمحاجر	549	600	657	722	784	867	917	958	982
صناعة مختلفة	3061	3191	3297	3446	3564	3644	3745	3844	3937
المجموع	25197	26650	28146	29816	31486	32843	34220	35733	36849

المصدر: مرجع سبق ذكره،ص 9 .10

- تبين معطيات الجدول أعلاه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة موزعة حسب فروع النشاط المتواجدة فيها، وذلك للفترة (2004-2012)، حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالنسبة لجميع فروع النشاط وذلك إعتباراً من سنة 2004إلى 2012، وينفرد قطاع صناعة الخشب والورق، وقطاع الحديد والصلب. نمو مرتفع في عدد المؤسسات سنوياً. حيث تفوق النسبة المتوسطة للنمو 10% سنوياً مقارنة بباقي فروع النشاط كصناعة النسيج. التي تسجل بالمتوسط زيادة سنوية تقدر بحوالي 8% ، وقطاع الصناعة الذي يرتفع فيه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمتوسط نمو 5% سنوياً ونلاحظ أن القطاع الخاص ينشط بدرجة كبيرة في مجال صناعة الخشب والورق، وتبلغنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في هذا المجال 37.46% من المجموع الكلي لسنة 2012، يليه قطاع صناعة الحديد والصلب بنسبة 21.15 %، ثم صناعة النسيج 12.56% ثم كمياء/مطاط/حديد 10.22%، وصناعات مختلفة 10.05%، المناجم والمحاجر8.58%.

ويمكن تفسير ذلك بالانعكاسات الإيجابية لبرامج الإستثمارات والإصلاحات الإقتصادية في إيطار برنامج الإنعاش الإقتصادي للدولة، والتي تولي الأهمية الكبرى لبناء قاعدة هيكلية وبنية تحتية داعمة للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتعتبرمفعلة لمحركات التنمية على المستوى المحلي، خاصة من حيث إنشاء أليات لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتحفيز الشباب وأصحاب الأموال الراغبين في القيام بمشاريع استثمارية في مجالات صناعة الخشب والورق وصناعة الحديد والصلب وكذلك النسيج ومختلف مجالات النشاط المتنوعة.

المطلب الثاني: طبيعة البرامج الاستثمارية العامة وتأثيرها على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: طبيعة البرامج الاستثمارية العامة الجزائرية للفترة 2001-2014.

لقد رافق إنتهاج الجزائر لسياسة الإنفتاح الإقتصادي مجموعة من الإصلاحات مست مجالات مختلفة، وعلى فترات زمنية متتالية، كان هدفها الأساسي هو السعي للارتقاء بالاقتصاد الوطني وتنمية وتطوير آلياته، ودعم هياكله وقطاعاته المتنوعة، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الاستثمارية الداعمة والمنعشة للاقتصاد، ولعل أبرزها هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر بداية من سنة2001 كما صاحبت هذا البرنامج مجموعة من السياسات ترمي إلى خلق الاستقرار، تشجيع الاستثمار، تحسين تنافسية المؤسسات والقضاء على البطالة ... إلخ، والتي تعكس كذلك صورة واضحة لمجهود متواصل من الدولة الجزائرية لإنعاش النمو في جميع المجالات وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتضمن برامج الاستثمارات العامة في مجملها مجموعة من الأنشطة الداعمة للمؤسسات والمجالات الإنتاجية الفلاحية، وتعزيز المصلحة العامة في مجالات الري، النقل،

تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية بغية تحقيق التنمية المحلية، وهي بمثابة أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر في إطار إيجاد المحيط الملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتندرج ضمن هذا المسمى مجموعة من المخططات يتم من خلالها تنفيذ الاستثمارات العمومية وفق الأشكال التالية:

-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 واصطلح عليه بالمخطط الثلاثي؛

-البرنامج التكميلي لدعم النمو ويغطي خمس سنوات الممتدة من2005-2009، وسمي بالمخطط الخماسي الأول.

-برنامج توطيد النمو الاقتصادي ، أو المخطط الخماسي الثاني والممتد من 2010-2014.

الفرع الثاني: تأثير برامج الاستثمارات العمومية على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهماتها في مجالات متنوعة، كما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر منذ 2001 كان لها أثرها البارز في تعزيز دورها وتفعيل أدائها الاقتصادي من حيث :المساهمة في التشغيل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة والاستثمار.

المساهمة في التشغيل :لقد سمح التطور المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير عدد معتبر من مناصب العمل والمساهمة بذلك في تحجيم مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم(10): تطور مناصب الشغل المصرح بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة2004-2012

المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012

م ص م الخاصة	592758	642987	708136	771037	841060	908046	958515	983415	1041221
النسبة المؤية	%89.19	89.39%	91.99%	93.10%	94.09%	94.62%	95.74%	95.11%	95.57%
م ص م العمومية	71826	76283	61661	57146	52786	51635	48656	50467	48415
النسبة المئوية	%10.81	10.61%	8.01%	6.90%	5.91%	5.38%	4.83%	4.88%	4.43%
المجموع	664584	719270	769797	828183	893846	959681	1007171	1033882	1089636

المصدر: مرجع سبق ذكره، ص11 .12

من خلال هذا الجدول، يلاحظ ما يلي:

- زيادة عدد العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة بمعدل يفوق 7% سنويا خلال الفترة 2004-2012.

- يمكن تفسير هذه الزيادة بإستيعاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص عدد أكبر من العمالة كل سنة، في ظل وجود مشاريع إستثمارية ضمن برامج الإستثمار العمومي وتوفير آليات لعدم التنمية المحلية وتشجيع القطاع الخاص، بينما تتناقص عمالة المؤسسات العمومية في أغلب الحالات سنويا خلال الفترة المحددة.

- بالمتوسط تبلغ نسبة اليد العاملة في القطاع الخاص 93.19%، في حين لا تتعدى نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بالمتوسط نسبة 7.79 %؛ للفترة 2004-2012، وعلى أساسه، فهذه المؤسسات لها أهمية كبيرة من حيث توفير مناصب عمل متعددة ومتنوعة، بتنوع مجالات عملها وقطاعات نشاطها على المستوى الوطني، وخاصة في ولايات الشمال والهضاب العليا. ومن جانب آخر فإن هذه الأرقام تشير إلى الإنعكاسات الإيجابية لبرامج الإستثمارات العمومية، وذلك من حيث تهيئة البيئة لممارسة الأعمال الإقتصادية وتوفير الدعم في بعض المجالات، إضافة إلى مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الإستثمارية في مجال الموارد البشرية، من خلال محاول دمج حاملي الشهادات الجامعية في شتى مجالات التوظيف لدى المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية، وتوسيع مفهوم التنمية البشرية وتطبيق آلياته وتفعيل برامجه، وهذا بدوره عامل مهم للإرتقاء بأداء المورد البشري وتطوير مهاراته[1]

المبحث الثالث:أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم معوقاتها.

المطلب الأول: أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الاول: الهيآت العمومية والمؤسسات المختصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة حقيقية للنمو ببلادنا مثلما هو الشأن لدى جميع البلدان التي حسمت أختيارها في مجال التنمية ومن أجل التنمية والنهوض بهذه المشروعات والمؤسسات . مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيآت الحكومية والمؤسسات المختصة أهمها:

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أنشأت الجزائر إعتبارا من سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ ب 18 جويلية 1994. في فترة كانت تعرف فيها الجزائر اصلاحات وتحولات اقتصادية عميقة في اتجاه السوق . وذلك

[1]- د.بوهزة محمد، أ.بوحرود فتيحة ،أثر برامج الايستثمارات العامة على تطور الؤسسات الصغفيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الإقتصاد الوطني خلال الفترة 2001- 2014 ، أبحاث المؤتمر الدولي– جامعة سطيف- مارس 2011.

من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث توسعت صلاحياتها طبقا لمرسوم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000. حيث أصبحت مكلفة بالمهام الموضعة في الشكل التالي :

الشكل رقم02: - مهام وزارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-

مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
	تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
	المساهمة في ايجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
	إعداد استراتيجيات لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة
	إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الاساسية للمستثمرين في هذا القطاع .
	تبني سياسة ترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
	تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية المناولة
	ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية التشاور مع الحركة الحكومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المصدر: شعيب آتشي مرجع سبق ذكره ص 72.

- ومن بين النشاطات الميدانية للوزارة ما يلي :
- فتح مجالات التعاون الدولي
- الاستماع الى المتعاملين ميدانيا
- التعاون مع القطاعات الاخرى : حيث ابرمت تعاون مع كل من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، وزارة الصيد و الموارد الصيدلية ،وزارة الاتصال و الثقافة و مع البنوك .
- توقيع اتفاق مع خمسة بنوك عمومية، وذلك لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبنوك العمومية وهي البنك الوطني الجزائري، و بنك التنمية الريفية ، والقرض الشعبي الجزائري ، وبنك التنمية المحلية، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

ثانيا: بورصات المناولة والشراكة:

تعتبر بورصات المناولة والشراكة عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الانتاجية وتعتبر من إحدى الادوات الاكثر نجاعة لتنظيم علاقات المناولة بين المؤسسات المنتجة التي كثيرا مايجهل تكاملها وهي جمعية ذات غرض غير مربح تم انشاءها في عام 1991م وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة ، إضافة الى الدعم السلطات العامة ويتم استعمالها عن طريق انضمام المؤسسات والمنظمات بموجب قوانين البورصة الجزائرية كما تضع البورصة فريقا متعدد الاختصاصات في خدمة زبائنها باستمرار وذلك عن طريق الهاتف والفاكس والأنترنت، ومن بين مهام بورصات المناولة والشراكة مايلي:

- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة
- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل لطاقات المناولة.
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية .
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الانتاجية للصناعات المحلية .
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي لتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة.

كما تغطي نشاطات البورصة عدة قطاعات وهي: - صناعة الحديد، اسخراج المعادن ،الميكانيك، والكهرباء، الالكترونيك.

- صناعة البلاستيك والمطاط.
- صناعة النسيج والجلود والخدمات.

ثالثا: وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار(ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

قامت الدولة بإنشاء APSI ثم جاءت ANDI محلها بمجموعة من الاضافات:

1- وكالة ترقية الاستثمار(APSI): أنشأت كهيأة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993م مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لاكمال المنظومة الاجرائية المتعلقة بإنشاء إيستثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد يضم الادارات والمصالح المعينة بالاستثمارات، وإقامة المشروعات بحيث لايتجاوز 60 يوما. ومن جهة أخرى أنشأت الوكالة أربع فروع وهي ورقلة ، عنابة، وهران، سطيف، في جويلية 1998م ومن بين مهامها:

- متابعة الاستثمارات وترقيتها.
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات .
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.
- تقديم التسهيلات الجمروكية الخاصة بوسائل الانتاج والمواد الاولية .

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت بموجب المرسوم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، تهدف الى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة الى 30 يوم بدل 60 يوم.

وجاء إنشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية وكذا توطين الاستثمارات الأجنبية .

وترافق انشاء هذه الوكالة مجموعة من العمليات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها التي تشمل في تسهيل الاستثمار وتبسيط الاجراءات الى أقصى الحدود الممكنة وكذا قيامهاب :

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الادارية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به.
- إستقبال المستثمربن المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالاجراءات التأسيسية للمؤسسات.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار .

وهناك مجموعة من العمليات المكملة لأنشطة الوكالة والمسهلة لتأدية مهامها وهي:

- المجلس الوطني للاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي .

3- : وكالة التنمية الاجتماعية: أنشأت عام 1996م وهي وكالة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة، مكلفة بانتقاء، تمويل، تسيير وترقية برامج إجتماعية وتقديم قروض مصغرة موجهة للفـآت المحرومة، وكذا أجهزة للتشغيل المؤقت لفائذة البطالين ومن بين البرامج التي تشرف عليها الوكالة: برنامج الدعم الاجتماعي، برنامج النشاط الاجتماعي (التنمية الاجتماعية)، برنامج الادماج المهني .

4- : الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب: جاء الأمر 14/96 المؤرخ في 03 صفر1417ه الموافق لـ 24 جوان 1996 المتضمن قانون المالية التكميلي:بفتح كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 302-087 وعنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب".

5- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لانتاج السلع والخدمات.

أنشأت عام 1996م ولها فروع جهوية تحت سلطة رئيس الحكومة. حيث جاءت كهيأة مسؤولة عن المؤسسات المصغرة بهدف خلق مناصب شغل للحد من ظاهرة البطالة.

6- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

مؤسسة عمومية تحت وصابة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقلدية أنشئ بموجب المرسوم التنفيدي رقم 373/02 وهذا تطبيق للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن بين مهامها:

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفق التشريع و التنظيم المعمول به.
- اقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة .
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المتنازع عليها .
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها العمليات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية .
- إتخاد كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة.

7- المجلس الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والهيآت والسلطات من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتكون من اللجان الاتية: الجمعية العامة، الرئيس، المكتب اللجان الدائمة.

8- مراكز التسهيل:

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديرها مجلس التوجيه والمراقبة.

وتسعى مراكز التسهيل الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها:

- وضع شباك يتماشى مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين .
- تسسير التفقات التي تخص بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

9- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أعطيت إشارة إنطلاق منظومة جديدة للقرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13/04 والمرسوم التنفيذي رقم 14/04 .

والقرض المصغر يخص النساء الماكثات بالبيت أو الفئات بدون دخل، أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة، لاقتناء مواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما.

وتتمثل الفوائد والمساعدات الممنوحة من طرف هذه الوكالة في:

- الدعم ، النصائح، المساعدة التقنية، مرافقة المقاولين .
- تمنح سلفة بدون فائدة قدرها 25% من الكافة الاجمالية للمشروع.

إذا كانت هذه الاخيرة تتراوح مابين 100.000 الى 400.000دج وقد ترفع هذه النسبة الى 27% من الكلفة الاجمالية للمشروع.

الفرع الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تجربة وخبرة واسعة في مجال التسيير والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية، الامر الذي جعل من عتصر التكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوفراة ضرورة إقتصادية، وذا أهمية استراتيجية لترقية وتطوير قدرات وأداء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من التطورات الفنية والتقنية.

أولا: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها:

إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعداد برنامج للتأهيل يشتمل على المحاور الاساسية التي تعالج المشاكل الكثيرة التي تواجه المستثمرين وهذا

لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.
وبالنظر للتحديات المذكورة سابقا، أعدت الوزارة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1 مليار دينار سنوياً الى غاية سنة 2013م.
ويمول برنامج التأهيل من قبل المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الاوروبي في إطار برنامج "ميّدا" (MEDA) وينتظر من هذا البرنامج تنمية إقتصادية مستدامة على المستويين الجهوي والمحلي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوح، وانشاء مناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خدمة الاقتصاد الوطني.
1- المجالات التطبيقية لبرنامج التأهيل: تتمحور عمليات التأهيل في مجالات عديدة على مستويين:
أ- مجالات التأهيل على مستوى المؤسسة.
ب- مجالات التأهيل على مستوى المحيط.
2- الهيآت المكلفة ببرنامج التأهيل: يتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعة من العمليات أهمها:
أ- الصندوق الوطني للتأهيل: يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ومن مهامه: وضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات، تقديم الاعانات المتعلقة بعملية التأهيل، تسيير الاعانات، المشاركة في تمويل العمليات التكنولوجية.
ب- اللجان الجهوية للقيادة: وهي هيآت تتكون من حبراء ومختصين ومن مهامها:
- مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل.
- تقديم قرارات التأهيل.

ثانيا: برنامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
تمثل الشراكة أحسن فرصة للتعاون من أجل ترقية تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك أنه من خلال الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي، وعلى الصعيد الميداني تبذل الجزائر مجهودات معتبرة في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الاطار يمكن ذكر:
1- التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية: تم الانفاق مع البنك الاسلامي للتنمية على فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة خاصة مع الانضمام المرتقب للجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .
2- التعاون الجزائري الألماني: فس مجال التعاون الثنائي وخصوصاّ في مجال التكوين والإستشارة، إنتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني إلى مرحلته الثالثة فبعد تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان بالاضافة إلى مهام التكوين والإستشارة المتوفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية حيث قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته. ومن بين أهداف هذا التعاون:
- تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خلق إيطار تكويني مؤهل.
- خلق إيطار جيد لإستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 4 الى5 مستشارين مركز العمل.
3- التعاون على البنك العالمي ، تم إعداد برنامج تعاون تقني مع البنك الدولي (برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات) والتعاون بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) لإعداده ووضعه حيز التنفيد. قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات إقتصادية لفروع النشاط .
4- برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر :

بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤتي ثمارها، ومن الهدف الأساسي لبرنامج ميدا المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وإنجاز صندوق ضمان القروض مما سيحسن ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية ويستفيد من هذا البرنامج:

1) - جل المؤسسات والصناعات الصغرى والمتوسطة حيث تمثل برنامج أهل للإنتخاب باستثناء المؤسسات التجارية البحتة.

2) - مؤسسات الدعم المشكلة من تجمعات المؤسسات ومراكز التكوين الخاصة والمراكز التقنية والغرف التجارية والشركات المالية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3) – مؤسسات التطوير العمومية كالوزارات، المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وكالة دعم الإستثمار و الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

4) – وقد سخر مبلغ 57 مليون أورو أي مايعادل مليار دينار جزائري لتجسيد هذا البرنامج.

أ- وحدة تسيير البرنامج:

تتضمن وحدة تسيير البرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنفيذ التقني والإداري للبرنامج المتعلق بإتفاقية التمويل المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، الوحدة مهيكلة على شكل فرق صغيرة تضم سبعة أخصائيين في كل القطاعات مقرها في الجزائر العاصمة وسيتم إقامة 12 ملحقة جهوية بهدف ضمان مهام الاعلام وترقية البرنامج لدى الفاعلين السابق ذكرهم، وأخيراً ضمان الاتصال مع وحدة تسير البرنامج على مستوى المقر المركزي.

ب- نتائج البرنامج [1]: حقق برنامج التأهيل الاوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية 2007/12/31 عددا من النتائج وذلك على الصعيد مختلف المحاور المستهدفة.

1) - فيما يخص الدعم المباشر للمؤسساتالصغيرة والمتوسطة:

تم دخول 685 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل،حيث توقفت 179مؤسسة مباشرة بعد التشخيص المسبق، بينما رفضت 61 أخرى البدء في عملية التأهيل، وتوقفت بعد التشخيص المعمق، في حين خضعت 445 مؤسسة لبرنامج تأهيلي ويرجع أغلب أسباب التوقف عن اتمام برنامج التأهيل الى:

- تحفظ رئيس المؤسسة على المواصلة.
- عدم تحقيق أية قيمة إضافية بعد أول عملية.
- صعوبات مالية بالنسبة الى المؤسسة.

2) – فيما يخص دعم العمليات المالية:

تم القيام بـ 191 عملية منذ سبتمبر 2002، 20 عملية لصالح 5 هيآت مالية متخصصة، 27 عملية لصاح المؤسسات من أجل تطوير أنظمة المحاسبة والمالية و144 عملية من أجل تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مصادر التمويل .

3) – فيما يخص الهيآت الداعمة:

هناك 187 عملية أجريت من أجل دعم محيط وهيآت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استفادت منها وزارات وهيآت حكومية وهيآت دعم أخرى، مثل وزارة المؤسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وغرفة الصناعة والتجارة الجزائرية.....إلخ.

ج- أهداف البرنامج[2]: يهدف البرنامج الى تحقيق مايلي:

- تحسين مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية من أجل تفعيل مساهماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، في مجال التكوين والإستشارة والمعلومات، من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق .

[1]- أ.دريس يحي، أليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة تبسة- الجزائر.

[2]- آتشي شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 97..

- دعم خلق شركات متخصصة وتطويرها.
- تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- دعم المحيط المقاولاتي.
- تقديم تشخيص إستراتيجي .
- المساعدة على وضع حصة الأعمال.
- تسهيل الحصول على التمويل من خلال صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير يمكن القول أن التمويل الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل برنامج ميدا يغطي الجزء الكبير من التكلفة، ويتم تطبيق إجراءات التمويل على المؤسسة المستفيدة حسب طبيعة الخدمات كالتالي:

- التشخيص 20% .
- عمليات التأهيل الاكثر أولوية 20%. %.
- عمليات أخرى 30%. الى 50% [1]

المطلب الثاني: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من الجهود المبدولة من قبل الدولة بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم الذي تحظى به إلا انها لاتزال تشكل قطاعا هشا تعصف به جملة من المعوقات سواءاً ماتعلق منها بالبيئة الخارجية أو المعوقات البيئة الداخلية.

1- معوقات البيئة الخارجية :

أ- معوقات التمويل والإئتمان: يعتبر من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الإقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد و طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ماتتوفر لدى هذه المؤسسات كما أن البنوك تعتبر عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر لذا لاتظهر حماسا لتطويرها وتفضل تمويل الأنشطة التجارية(التصدير و الاستراد) على حساب الأنشطة الإنتاجية و يزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100% وهو مايوضح صعوبة الحصول على قرض من الجهاز المصرفي والمالي بسبب شروط الإقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة.

ب- مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية: إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فإن إداراتنا لاتزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين، مما جعل معالجة الملفات وإعتماد المشاريع تتم ببطىء شديد كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الإقتصاد الوطني فرصا إقتصادية جديدة لا تعوض.

ج- ضعف نظام المعلومات: إن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة في بدايتها الأولى وإن غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات يجعل قيامها يتم في فوضى عارمة لإنعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة.

د- ضعف إستخدام التكنولوجيا: من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا ويرجع ذلك الى قلة وضعف مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميهاعارف تقنية معرضة للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

ن- إشكالية العقار: عوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثنارات أصبح من أكبر العناصر الكابحة انشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص. ولعل ذلك يعود للأسباب التالية:

- القيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على الجماعات المحلية والعمليات المشرفة على التسيير العقاري.

[1]-شعيب آتشي،مرجع سبق ذكره ص ص -71-96

- طول مدة منح الأراضي فالمدة المتوسطة تقارب السنتين.
- رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.

ف- المعوقات التسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات تحول دون تسويق منتجاتها والتي يمكن إجمالها في:

- نقص المعلومات والامكانيات فيما يتعلق التعرف على الأسواق وطبيعة المنافسة فيهاو المواصفات المطلوبة، الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.
- عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة.
- عدم الاهنمام بتطوير منتجات المؤيسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين.
- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نتيجة إرتفاع تكاليف تلك العمليات.
- سياسة فتح باب الاستيراد للمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات المحلية على منافستها من حيث الجودة والنوعية مما يشكل عقبة أمام تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ه- المعوقات المرتبطة بالنظام الضريبي:

بالرغم من الاجراءات التي إتخدت من أجل تحقيق الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الارباح ومن الإشتراكات المفروضة على أرباب العمل إضافة الى قلة الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

و- مشكل التموين بالمواد الأولية وقطاع الغيار: نظراً لما يعانيه السوق المحلي من نقص في المواد الأولية وقطع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطيلات وتوقعات عديدة بسبب الانقطاعات في المخزونات وهذا ما أدى بها الى الإستيراد رغم تكاليفه المرتفعة أو اليحث عن شريك ولو كان ذلك مكلفاً.

ي- غياب الفضاءات الوسيطة:

- غرف التجارة : ان التجارة والصناعة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية تمثل حلقات ضرورية لتنظيم الإقتصاد وتوليد إنسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف موجودة إداريا ولكن عملها محدود بحيث لاتلعب الدور المتمثل أساسا في تحقيق الضغوطات على المتعاملين للتفرغ لعملية الإنتاج.
- البورصة : إن البورصة سواءاً كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها تشكل فضاءاً إعلامياً وتنشيطا وتشاورياً هاماً. من شأنها أن تعمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين إستعمال الطاقة الإنتاجية .
- التظاهرات المحلية والدولية: وتتمثل في تنظيم وحضور التظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية بإعتبارها أولا أسواق لتقسيم المنتجات وباعتبارها فضاءاً للمعلومات الإقتصادية والمالية، وهنا نلاحظ أن التركيز على هذه النقطة ضعيف، ذلك أن حضور المؤسسات الجزائرية عموماً والصغيرة والمتوسطة خصوصًا في التظاهرات الإقتصادية رمزي وأما التظاهرات المحليّة فليست دورية وغير منظمة.

2- معوقات البيئة الداخلية:

أ- مشكلة الإدارة والتنظيم: إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية هي حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة كما أن غياب هذه القدرات سبب فشل أي مؤسسة، وذلك بسبب غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المؤسسات إما لعدم معرفتهم للقواعد والأصول المحاسبية أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤذي الى مكاتب المحاسبة الخارجية وهذا مايؤذي الى زيادة النفقات، إضافة الى عدم الفصل بين الملكية والإدارة وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.

ب- مشكل تقص المعلومات: وتتمثل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج وكذلك نقص المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديرها حيال الكثير القوانين والقدرات الحكومية كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.

ج- مشكل العمالة: تعتبرمشكلة العمالة الفنية والمدربة من المشكلات الأساسية التي لايمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات وذلك نظراً لمايلي:

- عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.
- تفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.
- زيادة الطلب على المؤسسات الجديدة قد أدى الى انتقال العمالة من المجالات التي يعمل بها الى المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما أدى الى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة التي لديها المهارة والقدرة.
- عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكسب المهارة ومقومات العمل الخاص سواء لأصحابها أو العاملين بها.[1]

[1]- أ، الاخضر بن عمرو أ، علي باللموشي ، معوفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 5،2013/05/6.جامعة الوادي ص11-13

خلاصة الفصل :

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 1 الى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار و تستوفي معايير الإستقلالية.

ولقد إستعرضنا عدد من المراحل التي مرت بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:المزحلة الأولى,,,,وتناولنا أيضا القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001.

و لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تلعب دواً هاماً على الصعيد الداخلي و الخارجي من خلال مساهمتها في كل من التشغيل و الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة ومن خلال مساهمتها في كل من الاستيراد و التصدير.

ومن أجل دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قامت الدولة بخلق مجموعة من الهيآت الحكومية و المؤسسات المختصة أهمها: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بورصات المناولة و الشراكة، و وكالة ترقية دعم الإستثمار، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و صندوق ضمان القروض و المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة.

الفصل الثالث:

واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر

مقدمة الفصل:

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني، بإعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الإقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة معاً.

ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه القطاع الصناعي في تفعيل التنمية الشاملة وتنشيط سوق العمل فقد حظي بإهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار.

وبإعتبار الصناعة التحويلية جزء لا يتجزء من الصناعة فإنها الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الإقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة وفي عالم يشهد مزيداً من الإنفتاح، فإن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي لإمتلاك القدرات الإنتاجية والإرتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي. كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخدمية دوراً هاماً ورئيساً في الإقتصاد الجزائري وبصفة خاصة القطاع الصناعي التحويلي.

وفق هذا السياق سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى واقع الصناعة التحويلية في الجزائر ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقيته وأهم التحديات التي تواجه قطاع الصناعة وهوما سنوضحه في المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي .

سنقوم بإعطاء مفهوم للصناعة وعدة تعريفات لها في مختلف فئات بلدان العالم كما سنتناول تطورها التاريخي في المطالب الموالية.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة وتطورها التاريخي.

الفرع الأول: مفهوم الصناعة.

يقصد "بالصناعة" وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي، ذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام أو نفس طريقة الصنع.

ضمن هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناها السابق – أي النشاط الصناعي - إلى عدة صناعات مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية ...إلخ.

كما يمكن تعريف الصناعة بأنها مجموعة المؤسسات التي تقدم منتجات أو خدمات للمستهلكين أو المستفدين في أسواق معينة، ولها القدرة على القيام بتقديم منتجات بديلة لكل من المؤسسات الأخرى.

ويمكن تعريف الصناعة على أنها: "مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل لبعضها البعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي الى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك".

وتعرف أيضا أنها عملية أو عمليات يتم بموجبها تحويل مادة الخام أو مادة أولية إلى المنتج نهائي الذي يلبي حاجة المستهلك المحلي أو يهدف الى التصدير، أو تنتج سلعة نصف مصنعة يتم تحويلها بعملية أو عمليات إلى منتج نهائي إستهلاكي (صناعة تحويلية) أو منتج رأسمالي (كالآلات).... [1] .

الفرع الثاني: التطور التاريخي للصناعة.

من المسلم به أن الأمم والمجتمعات في تطورمستمر، إلا أن سرعة التطور مرتبطة بجملة من الظروف التي تختلف بإختلاف الشعوب والأقاليم الجغرافية وبإختلاف الحضارات والعادات والتقاليد وهذا التطور ينعكس على مجمل الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وعليه فإن المجتمعات قد إنتقلت من مرحلة إلى أخرى بسرعة أو ببطء، وبصورة عامة كان المجتمع في بداية الأمر مجتمعا رعويا يعمل برعي الماشية ينتقل من مكان لآخر باحثا عن الكلأ والماء، ثم انتقل بعده ليستقر في مكان محدد مناسب معتمداً في معيشته على الزراعة، فأضحى مجتمعاً زراعياً ثم تحول تدريجياً الى مجتمع صناعي متقدم ذو حضارة ومؤسسات عن طريق تحويله المواد الأولية الناتجة من الزراعة أو المواد الخام الموجودة على سطح الأرض أو باطنها إلى صناعة وإنتاج مستخدماً في عملية التحويل قوة البخار رغم قوة الماء والكهرباء والطاقات الأخرى ، كانت الثورة الصناعية التي تتبعها تطورات علمية أدت الى الإنتقال إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً سميت بمرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية، رائدها العلم والتقدم التقني[2] .

المطلب الثاني:الصناعة في بعض فئات الدول

الفرع الأول: الصناعة في المجتمعات المتقدمة.

الصناعة والتصنيع ليس هدفا مجرداً بحد ذاته بقدر ما هو تلبية لحاجات المواطنين ومساهمة في دعم الإستقلال السياسي، فهو يقوم في الدول المتقدمة على الإنتاج الكبير لسوق واسعة بكميات كبيرة وبكلفة

[1]- د. بن بريكة عبد الوهاب وأ. مياح عادل مداخلة بعنوان"الهيكل الصناعي الدوائي في الجزائر أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة، العدد التاسع جوان 2001 ص 53

[2]- يوسف حلباوي، الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي، المسوعة العربية ص 229.

أقل، مستخدمة التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تطوير الإنتاج وأساليبه وإدارته وتسويقه وخلق صناعات مستقبلية متطورة، تستند إلى إكتشافات حديثة وبحث علمي في تطور دائم ومستمر، مما يؤدي الى خلق مجتمعات صناعية جديدة بأسسها وهياكلها وعلاقاتها وترك الصناعات الملوثة للبيئة أو التي تحتاج الى عمالة كبيرة .

الفرع الثاني: الصناعة في العالم الثالث.

يمكن أن يوصف العالم الثالث بأنه عالم متخلف ذو تبعية للدول الرأسمالية المتقدمة أي ذو الإقتصاد التابع، بإستيراده للآلات وقطع التبديل والمواد، والمتسم بناتج قومي ومتوسط دخل فردي منخفضين وصناعة خفيفة ضعيفة كماً ونوعاً ومهارة فنية متدينة وتقنية بسيطة، وتراكم رأسمالي منخفض.

الفرع الثالث: الصناعة في الوطن العربي.

أما في الوطن العربي فتتصف الصناعة عامة بأنها ضعيفة ومتكررة فهي متنافسة غير متكاملة تعرقل مستقبلا خطوات التكامل الاقتصادي العربي، الأمر الذي يتطلب القيام بخطوات تنسيق تمهيدية تتبعها خطوات التكامل من أجل الوصول الى التكامل الإقتصادي كوحدة إقتصادية عربية، ومن أجل وصف واقع الصناعة في الوطن العربي لابد من الإشارة إلى أن هذه الصناعة تختلف من قطر عربي لآخر حسب ظروف كل منه وحسب تطور إقتصاده، ويمكن تقسيم الدول العربية إلى 3 مجموعات حسب هيكلها الصناعي ومكانة الصناعة في إقتصادها الوطني .

1) المجموعة1: تضم كلاّ من مصر، سوريا، لبنان، الأردن، المغرب، تونس وهي دول ذات كثافة سكانية مرتفعة كونت نواة صناعية واستهلاكية مبكرة نسبياً متنوعة الهياكل الإقتصادية وذات إنتاج متوازن إلى حدما بين عدد من الفروع الصناعية يعادل الزارعة والقطاع المنجمي كالفوسفات والنفط والصناعات التحويلية كالمنتوجات والألبسة الجاهزة والأغذية والتبغ والجلديات والخشب والأثاث تشكل أساس بنيانها الصناعي.

2) المجموعة2: تضم دولاً كالعراق والجزائر وهي كدول المجموعة(1)، لكنها تختلف عنها بإعتمادها الرئيسي على فعاليات البترول، الغاز ودولاً آخرى كالإمارات وسلطنة عمّان وقطر، ليبيا، الكويت، ذات كثافة سكانية قليلة تؤدي فيها الصناعات التحويلية دوراً مهماً .

3) المجموعة3: فهي تضم دول عربية أقل مثل: اليمن، موريطانيا، السودان، جيبوتي، وتؤدي فيها الصناعات التحويلية دورا ثانويا مقارنة بالزراعة وقطاع الخدمات وهي مصدرة للعمالة التي تحول قسماً كبيراً من أجورها إلى الوطن الأم[1].

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث مختلف التطورات بالنسبة للقطاع الصناعي التحويلي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور القطاع الصناعي في الجزائر(2001-2013).

الفرع الأول: التطور السنوي للرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (القطاع العمومي الوطني) 2001-2013:[2]

لقد شهد الرقم الاستدلالي العام في الجدول الموالي إرتفاعاً مستمراً خلال السنوات الأولى(2001الى 2005)، حيث كان في 2001=85.0 وفي سنة 2002 إرتفع ليصبح 93.0 ليتناقص سنة 2006 الى89.9

[1]- أ. منير الحمش التنمية الصناعية في سوريا وآفاق تجددها، الموسوعة العربية رقم صفحة البحث ضمن المجلد:229.

[2] -O.N.S l'activité industrielle anneé 2012.collection statistique n° 180/20/ serie E economie n°74 juillet 2013 P1.

ويعاود الإرتفاع سنة 2007 ليصل الى 90.1 واستمرفي الإرتفاع ى سنة 2009 ليتناقص سنة 2010 الى89.9 ثم يعاود الإرتفاع سنة 2011 بـ 90.2 الى سنة 2013بـ 92.6، أمّا بالنسبة للرقم الاستبدالي خارج المروقات فقد كان مستقراً خلال 2001-2002 وسنتي 2003-2004 بـ 73.8و74.8 على التوالي.
وفي الأخير نجد أن الرقم الاستدلالي للصناعات التحويلية شهدا إنخفاضاً متواصلاً وتدريجيا من سنة 2001بـ 66.2 ليصل سنة 2007 الى 51.8 ويلحظ إرتفاعا طفيفا سنتي 2008-2009 مفارنة بالسنوات السابقة بـ 52.8و53.6 ليواصل الإنخفاض حتى سنة 2013 بـ 51.0 .

الجدول رقم11: الـتـطـور الـسـنـوي للرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (القطاع العمومي الوطني) 2001-2013.
سنة الأساس: 1989=100.

المجاميع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرقم الإستدلالي العام	85.0	86.0	87.0	87.3	93.0	89.9	90.1	91.8	92.2	89.9	90.2	91.7	92.6
الرقم الإستدلالي خارج المحروقات	74.8	74.8	73.8	73.8	77.0	73.3	73.1	76.2	78.9	76.8	78.6	83.0	84.8
الرقم الإستدلالي للصناعات التحويلية	66.2	65.2	62.9	61.4	59.4	53.9	51.8	52.8	53.6	50.7	50.1	50.1	51.0

Source:O.N.S l'activité industrielle anneé 2012.collection statistique n° 180/20/ serie E economie n°74 juillet 2013 P1.

الفرع الثاني: التغيرات السنوية للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي (القطاع العمومي الوطني)[1]:

- من خلال الجدول رقم 2 يمكننا إعطاء التحليل التالي: نشهد التغيرات السنوية للرقم الاستدلالي العام لإدماج الصناعي للفترة 2013/2000 عدة تغيرات خلال هذه السنوات: ففي الفترة [2000-2001] بدأت تسجيل قيم موجبة إبتداءاً من الفترات[2001-2002] [2003-2004]، وشهدت تغير إستثنائياً للفترة مابين [2004-2005] لتصل إلى 6.5، وعل الدعم من الزيادة التي شهدتها هذه الفترة إلاّ أن الفترة الموالية شهدت إنخفاضا ملحوظاً لتصل إلى ما دون الصفر[34-]، لتعود مجدداً الى حالة الإعتدال (مافوق الصفر)، في الفترات الموالية [2006-2007] [2007-2008] [2008-2009]، أما الفترات المتبقية فقد شهدت تغيراً إيجابياً وصل الى0.9، [2010.2011] [2012.2013].
- أما التغيرات السنوية للرقم الاستدلالي خارج المحروقات فقد شهدت أيضاً تسجيل تغيرات سلبية وأخرى إيجابية .
- فقد سجلت قيم سالبة قدرت بـ [0.2-، 4.8-، 1.5-، 0.3-،2.7-] في الفترات [2000 .2001] [2005 .2006] [2006. 2007] [2009. 2010] على التوالي، وأخرى موجبة قدرت بـ 0.0 ،0.1، 4.3، 4.3، 3.6، 2.4، 5.5، 2.3، للفترات المتبقية.
- فيما سجلت التغيرات السنوية للرقم الإستدلالي للصناعات التحويلية مايلي: قيماً أو بالأحرى سالبة متدبدبة متجهة نحو الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى في الفترات[2000-2006] الى [2010-2011] بإستثناء الفترتين [2007-2008][2008-2009] فقد اتجهت القيم الموجبة 1.9و1.6 على التوالي.
أمّا الفترة المتبقية [2011-2012][2012-2013] فقد سجلت قيماً أيضاً قدرت بـ0.0و 1.8-.

[1] -O.N.S l'algerie en quelque eusultats 2001 n° 32 edition 2003

الجدول **رقم12:** التـــــــغيـــــــرات الســـــــنويـــــة للرقم الإستدلالي للإنتاج الصـــــنـــاعي(القطاع العمومي الوطني).

المجاميع	2000 /2001	2001 /2002	2002 /2003	2003 /2004	2004 /2005	2005 /2006	2006 /2007	2007 /2008	2008 /2009	2009 /2010	2010 /2011	2011 /2012	2012 /2013
الرقم الإستدلالي العام	-0.3	1.1	1.1	0.4	6.5	-3.4	0.3	1.9	0.4	-2.5	0.4	1.6	0.9
الرقم الإستدلالي خارج المحروقات	-0.2	0.0	-1.5	0.1	4.3	-4.8	-0.3	4.3	3.6	-2.7	2.4	5.5	2.3
الرقم الإستدلالي للصناعات التحويلية	-1.0	-1.5	-3.5	-2.3	-3.3	-9.3	-3.9	1.9	1.6	-5.4	-1.2	0.0	1.8

Source: O.N.S l'algerie en quelque eusultats 2001 n° 32 edition 2003

الفرع الثالث: التطور السنوي لإستعمال طاقات الإنتاج[1] :

- من الملاحظ في الجدول أدناه أن التطور الصناعات خارج المحروقات كانت في وضعية شبه مستقرة في السنوات الأولى من2001 بـ 46.8 الى 46.0 سنة 2004 يشهد انخفاضاً طفيفاً في السنة الموالية (2005)، كما نلاحظ أنها تزداد تطور خلال الفترة الموالية من 2006الى 2008 بـ 49.0 و48.3.
- فالمعطيات تشير الى تذبدب هذا التطور السنوي للصناعات خارج المحروقات خاصة في السنوات الأخيرة حيث إتجهت نحو الزيادة والنقصان بصفة غير منظمة(2011،2010،2009، 2012)، (48.2، 52.1، 49.8 ، 49.8، 50.2) على التوالي.
- امّا بالنسبة للصناعة التحويلية فقد سجلت خلال السنة الأولى 46.4 وتنخفض الى 44.8 سنة 2005 ليشهد إرتفاعاً سنة 2006بـ 46.1 ،وتعود للإنخفاض مجدداً خلال السنوات الموالية (2007، 2008)، بـ 46.1 و45.7، وسجلت إرتفاعاً سنة 2009 وصل الى 49.8 وإنخفضت الى أن تصل الى 47.2 عام 2011 إلا أنالوضع تغير سنة 2012 بـ 50.1، وفيما رخص جميع الصناعات فقد سجلت إنخفاضاً من بداية سنة 2002 بـ 51 حتى سنة 2005بـ 49.7 لتسجل بعدها شبه إستقرار سنوات (2006-2007-2008) بـ (53.5، 53.4، 52.8) إرتفاعاً استثنائياً سنة 2009 بـ 56.2 لتستمر في الإنخفاض طوال الفترة الموالية لتصل سنة 2012 الى 53.6 .

- **الجدول رقم13:** التـــــطـــــور الـــــسنـــــوي الإستعمال طاقات الإنتاج.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعات خارج المحروقات	46.8	46.0	46.3	45.6	49.0	48.3	48.2	52.1	49.8	49.8	50.2
الصناعات التحويلية	46.4	45.5	45.8	44.8	47.1	46.1	45.7	49,,8	47.5	47.2	50.1
جميع الصناعات	51	50.7	50.1	49.7	53.5	53.4	52.8	56.2	54.5	54.2	53.6

Source: O.N.S indice de la production industrielle n°666.

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي[2].

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية ، أن مجموع الصناعة التحويلية كان في تزايد مستمر خلال فترة (2003-2012).

[1] -O.N.S indice de la production industrielle n°666.

[2]- د. ريغي هشام : التحرير الإقتصادي وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة-، السنة الجامعية 2014-2015، ص 305. (تاريخ المناقشة: 2015/05/09).

حيث كان في سنة 2003 (43513) وتزايد تدريجياً وبنسب متقاربة حيث سنوياً ليصل سنة 2012 إلى (67517). وعلى الرغم من الزيادة المعتبرة التي عرفتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية، إلا أنه يعتبر ضعيف مقارنة مع مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
والملاحظ أن حصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تراجع مستمر ففي سنة 2003 كانت 20.92 لتصل سنة 2012 إلى 12.26 وهذا معناه أن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، تتزايد بوتيرة أكبر من مجموع الصناعات التحويلية.

الجدول رقم14: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية. (2003-2012)

السنوات	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية	مواد البناء	كيمياء-مطاط-بلاستيك	الصناعة الغذائية	صناعة النسيج	صناعة الجلد	صناعة الخشب والورق	صناعة مختلفة	**مجموع الصناعة التحويلية**	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	حصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة
2003	6754	5766	1614	13058	3624	1384	8401	2912	**43513**	207949	20.92
2004	7126	5949	1727	13673	3734	1459	9000	3061	**45729**	225449	20.28
2005	7516	6138	1850	14474	3881	1523	9612	3191	**48185**	245842	19.60
2006	7906	6369	1967	15270	4019	1558	10300	3297	**50686**	269806	18.79
2007	8353	6748	2084	16109	4152	1628	11059	3446	**53579**	293946	18.23
2008	8794	7154	2205	17045	4291	1667	11848	3564	**56568**	392013	14.43
2009	9174	7498	2312	17679	4316	1650	12530	3644	**58803**	455398	12.91
2010	9556	7854	2446	18394	4493	1677	13063	3745	**61228**	482892	12.68
2011	9900	8225	2603	19172	4727	1718	13701	3844	**63890**	511856	12.48
2012	10350	8802	2803	20198	5082	1764	14510	4008	**67517**	550511	12.26

المصدر: د. ريغي هشام ،مرجع سابق ص 305.

المطلب الثالث: معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

لقد أولت الدولة الجزائرية في الأونة الأخيرة إهتماماً خاصا بقطاع الصناعة بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني وفتح المجال للولوج في الأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الاهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع استراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الإعتبار كافة معطيات المحيط الإقتصادي الجزائري وعليه سيعالج هذا المطلب النقاط التالية:

- الإطار العام للإستراتيجية الصناعة الجديدة.
- المحاور الرئيسية للإستراتجية الصناعية الجديدة.

الفرع الأول: الإصدار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة.

أصبحت الاستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمراُ حتمياُ في ظل مستجدات النظام الإقتصادي العالمي، ليأخد ها القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشتغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الإقتصادية في جزائر اليوم والغد، ومن فعوى الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26. 27. 28. فيفري حول سياسيات وإستراتيحيات إتعاش الصناعة في الجزائر يمكن تحديد الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديد، فيما يلي:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- تحديد مبادىء الأستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشورع فيها منذ بداية التسعينات وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

تندرج الاستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للإقتصاد، كما ترتكزعلى حرية المبادرة وعلى ترشيد الإقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي، وتهدف هذه الاستراتيجية الى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والإزدهار.

الفرع الثاني: المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

- إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها.
- الإنتشار القطاعي للصناعة.
- إنتشار وتوسيع حيز الصناعة.
- سياسات الترقية الصناعية.

1) إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالإحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الاختيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

2) الانتشار القطاعي للصناعة: وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل استراتيجية الصناعة، ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة : تثمين الموارد الطبيعية ،تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.

- **تثمين الموارد الطبيعية:** الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد للمواد الأولية الى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ وبقيمة مضافة أقوى، القطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيتروكمياء، الألياف الإصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد(الفولاذ)، صناعة إستخراج المعادن غير الحديدية وتنقينها (الألمنيوم) ومواد البناء(المواد اللينة المائية).
- **تكثيف النسيج الصناعي:** ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الرفع للفروع هي تلك النتعلقة عموماً بالتجميع والتوضيب، الصناعة الكهربائيةو الالكنرونية، الصناعة الصيدلانية ،البيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية الى منتجات غذائية.
- **ترقية الصناعات الجديدة:** إهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر اما غير موجودة (صناعات جديدة) واما التي تشهد تقصيرا و تأخرا جهوي من قبل الجزائر ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و بصناعة السيارات

3) انتشار و توسيع حيز الصناعة:

البعد الثاني لإنتشار الصناعة لاتتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية و عليها الإستجابة لرؤية أكثر تحضرا و المفاهيم أكثر خصوبة مثل مناطق التطور الصناعي المدرج مناطق مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة هذه المناطق متمركزة ووضعها في مكانها يتم تدريجيا فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية و ذلك بوضع الشركات و المؤسسات العمومية للضبط و أيضا هيأت البحث التكوين و الخبرة الشبكة بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول لاحداث مناخ جزئي للأ عمال بشكل فعلي و تعميق الاستثمارات.

4) سياسات التطور الصناعي:

و تغطي أربع مجالات كبيرة:

- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي و تشجع الابداع ,تطوير الموارد البشرية و ترقية الاستثمار الخارجي المباشر عصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها و طرق تسييرها في اطار استراتجية التصنيع
- الابداع الصناعي تعتبر اليوم الافكار المحركة للتطور فنظام ابداع داخلي المنشأ عيله تغدية تطور قطاع الصناعة الجزائري ألا أن هذا التطور التدريجي الذي لايستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية النظام الوطني للابداع سيتم اعداده و وضعه لدعم سياسة الترقية و التطوير من أجل التقدم التقني
- تطوير الموارد البشرية و المؤهلة واحدة من التوجهات القوية الصناعية تعتبر هذه الإخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعية مثله مثل رأسمال المادي و لكنه أيضا عامل قوي بفضل إمتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.
- ترقية الإستثمار الجنبي المباشر و الذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الاسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد

الإستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي و تدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني و ذلك منخلال سياسة تعمل على تسهيل ارسال الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي و ادماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية [1].

[1]- عروب رتيبة، أ. بوسبعين تسعديت،"الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر" مداخلة "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية ملتقى وطني ص ص5 -7

خاتمة الفصل:

إستعرضنا في هذا الفصل القطاع الصناعي التحويلي وأهميته في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فبالرغم الزيادة المعتبرة التي عرفتها الصناعات الصغيرة و المتوسطة التحويلية إلا أنه يعتبر ضعيف مقارنة بمجموع المؤسسات الصغيرة الخاصة.

خاتمة العامة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول وتتفاوت في مفهومها ومعايير تصنيفها بين الدول المتقدمة والنامية، وبشكل عام تشير المؤسسات الصغيرة الى تلك المؤسسات التي تعمل بها مالايقل عن10 عمال ولا يتجاوز 50 عامل، أمّا المؤسسات المتوسطة فيشغل بها لايقل عن 50 عامل ولا يتحاوز 250 عامل، بالإضافة الى ذلك هناك ما يسمى بالمؤسسات المصغرة التي هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين عامل واحد وتسعة عمال، وترتكز التعاريف المقدمة على عدة معايير منها المعايير الكمية التي تتمثل في معيار عدد العاملين، معيار رأس المال، معيار المستوى التكنولوجي المستخدم، كمية وقيمة الإنتاج أو حجم المبيعات .

وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتأكيد على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات والذي يتلخص في توفير فرص عمل جديدة، تكوين الإطارات المحلية ، توزيع الصناعات وتوزيع الهيكل الصناعي، تقديم منتجات وخدمات جديدة، توفير إحتياجات المشروعات الكبيرة، وتدعيم المشاركة في تنمية الإقتصاد القومي، تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع، المساهمة في التوزيع العادل للدخول.

فهي كما أسلفنا توفر مناصب شغل وتكثف النسيج الصناعي وتدعم الصناعات الكبيرة ...إلخ. ولهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائداً حقيقياً للتنمية المستدامة بشقيها الإقتصادي والإجتماعي باعتبارها قطاعاً منتجاً للثروة وفضاء حيوي لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة إقتصادية وغاية اجتماعيه، ولكن الذي يجب أن يشير إليه في هذا المقام أن هذه المؤسسات ان تكون لها هذه الأدوار وهذه المكانة ولن يستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا اذا توفر لها المحيط المناسب والمساعد على النشاط من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات لها من طرف السلطات المعنية، ووعياً منها لهذه الجوانب وانطلاقا من إرادتها السياسية لتدعيم هذا القطاع، قامت السلطات الجزائرية باستحداث الهياكل والمراكز من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وكذا صندوق ضمان القروض.

وسعياً وراء تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين قدراتها التنافسية وتمكينها من مواكبة التطورات والتحولات الإقتصادية الحاصلة، وفي ظل هيمنة التجمعات والتكتلات الإقتصادية الكبرى في مختلف الأسواق العالمية، أعدت الوزارة الوصية برنامجاً وطنياً لتأهيل المؤسسات الصغير ة والمتوسطة بقيمة 1 مليار دينار سنوياً يمتد الى غاية سنة 2013.

فالوضعية التي آلت اليها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر خلال نهاية الثمانينات أدت الى إتخاد إجراءات لإصلاح الوضع من خلال عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية، ثم إستقلالية المؤسسات وأخيرا إعادة الهيكلة الإقتصادية والصناعية، وثم إختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل إنعاش الإقتصاد الجزائري، حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص الى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه الى العمل الإنتاجي، وفتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الإقتصادية والإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة، ومن أجل ذلك قامت السلطات الجزائرية،بإصدار مجموعة من القوانين نذكر بعضها في النقاط التالية :

- صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرساً مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 94-24 الصادر بتاريخ 18 جويلية 1994 الخاص بإنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صدور الأمر رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والقانون رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و النتضمن القانون التوجيهي لبرقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صدور قانون الخوصصة سنة 1995.

كما أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعملية تجديد التجهيزات ، والتوسيع في المشاريع وهذا بالاضافة الى هيئات أخرى.
لهذا إرتأينا إبراز آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تأهيلها، للنهوض بهذا القطاع ومرافقته، وبصفة عامة تتمثل أهداف عملية التأهيل في ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين تسييرها و تنافسيتها، بالإضافة الى توفير مناصب الشغل.
- كما قمنا بإبراز مشاكل القطاع الصناعي بما يتميز به من خصائص التي تشير بمجملها الى ضعف هذا القطاع الذي يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات محروقات وفي المقابل تدني صادرات قطاع الصناعة التحويلية التي لا تتجاوز نسبة 5% منذ عدة سنوات.
وبالرغم من وجود كل هذه المشاكل والعراقيل والضعف التي يستحوذها إلا أن لهذه الأخيرة آثار هامة على كافة المستويات والأصعدة فهي عامة الإقتصاد وطريقة تنميته وإزدهاره، فالصناعة التحويلية تقلل من الإعتناد على الإستيراد لسد الإحتياجات داخل الدول، حيث يعمل الإستيراد على ضياع موارد الدولة المالية عن طريق الإنفاق الذي يمكن أن يتحول لإيرادات إذا أصدرت المنتجات الى الدول الأخرى بجودتها وسعرها مما يجعل لها ميزة تفصيلية لدى الناس.

2)- إختبار الفرضيات:

بناءاً على الفرضيات المقدمة تأتي الى إختبارمدى صحتها وتوضيحها فيمايلي:
1- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المشروعات التي تتميز بإنحفاض رأس مالها، وقلة عدد عمالها، وصغر حجم مبيعاتها، وقلة الطاقة للازمة للتشغيل، ويستند في تعريف المؤسسات على عدة معايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويختلف إعتماد هذه المعايير من دولة الى أخرى والهدف من هذه التفرقة توضيح قدرة المؤسسات الكبيرة من حيث رأس المال المستثمر، وعدد العمال المستخدمين، ورقم الأعمال، ومن حيث الاستقلالية في تسيير المشروع مقارنة بالمؤسسات الصغيرة أوالمتوسطة التي تتصف بمحدودية قدراتها، وهو ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الأولى.
2- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة وأساسية في عملية التنمية الإقتصادية من خلال تأثيرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية، بحيث تؤدي المؤسسات الصغير والمتوسطة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الإقتصادية، وتعتبر المركز الرئيسي لها، وتبرز أهميتها بقيامها بدور فعال في خلق فرص العمل، ورفع القيمة المضافة، ومساهماتها في تلبية إحتياجات الصناعات الكبيرة، ومساهمتها بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام، وهكذا تؤذي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تحقيق الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي نظراً لسهولة تكيفها مع مستجدات السوق مما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهو ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الثانية.
3- على الرغم من الجهود التي بذلت لم يصبح قطاع الصناعة التحويلية قوة محركة للإقتصاد، وتستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على التشاط الإقتصادي الجزائري وهذا مايبين خطأ مثل هذا الطرح.

3)- نتائج البحث: من مجمل ماتقدم يمكن إستخلاص النتائج التالية:

1- بالرغم من أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتفيه بعض الغموض نتيجة عدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولاً لدى الخبراء والمفكرين وحتى الدول، فهذا لم يمنع من وجود بعض المحاولات لتعريفها من طرف منظمات دولية وكذا دول بناءاً على مقومات بنائها الإقتصادي والظروف السائدة بداخلها، وكذا تحديد التصنيف والشكل الذي يلائم سيرورتها الُإنمائية والتطورية.

2- إن القيام الحكومة الجزائرية مؤخراً بعدة إجراءات يشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيساهم بدون شك في تطوير هذا القطاع وتشجيع الشباب الجزائري على التوجه إليه وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3- بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال تصدير الصناعات خارج المحروقات في هذا القطاع يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهد في هذا المجال.

تطورعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعي التحويلي بصورة هامة و بالرغم من هذا التطور فإن الأداء يبقى ضعيف و هو ما يثبت صحة الفرضية.

قـــــــائمة المـــــراجع:

الكتب:

- توفيق عبد الرحيم يوسف ، "إدارة الأعمال التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2002.

الرسائل الجامعية :

- آتشي شعيب، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ف ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر- .
- بولحليب سمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير.
- برجي شهرزاد، مذكرة ماجيستر تحت عنوان إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة أبي بكر بلقايد – بتلمسان.
- -الدكتور . ريغي هشام ، التحرير الإقتصادي وأسواق العمل – حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوره غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة-، السنة الجامعية 2014-2015، ص 305.(تاريخ المناقشة 2015/05/09).

المجلاّت والدوريات:

- الطيب دوادي، دور المؤسسات الصغيرة والمتزسطة في التنمية، الواقع والمعوقات حالة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة بسكرة- الجزائر مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير العدد(11) لسنة 2011.
- علواني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس سطيف- ،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير العدد(10) 2010.
- محمود المرسي لاشين، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، أستاذ محاسبة، كلية التجارية ، جامعة الأزهر، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير .
- درجي إدريس، آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الإقتصاد العالمي (حالة الجزائر) كلية العلوم التجارية والعلوم الإقتصادية والتسيير – جامعة الجزائر- بحوث إقتصادية عربية.
- طبابي سليمة، عدناني سياسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي [2001-2014] 12/11 مارس 2013 الموافق لـ 30/29 ربيع الثاني 1434 مدارس الدكتوراه - جامعة سطيف-.
- بوهزة محمد، بوحرود فتيحة، أثر البرامج الاستثمارية العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتفعيل دورها في الإقتصاد الوطني خلال 2001- 2014 -جامعة سطيف-.
- السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية "حالة الجزائر" كلية العلوم الإقنصادية وعلوم التسيير- جامعة باجي مختار.

- أ. منير الحمش، التنمية الصناعية في سوريا وآفاق تجددها، الموسوعة العربية ضمن مجلد.
- يوسف حلياوي، الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي، الموسوعة العربية .
- قوريش نضيرة، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 05 .2008.

الملتقيات والمداخلات:

- سحنون سمير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف يومي:17،18 أفريل 2006.
- د. غالم عبد الله، أسبع حنان المداخلة: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الوادي-2013.
- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، مداخلة بعنوان" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة" مع الإشارة لبعض التجارب العالمية ضمن الملتقى الدولي " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة لتحقيق التنمية" جامعة محمد بوضياف المسيلة يومي 15،16 نوفمبر 2001.
- الأخضر بن عمرو، بن علي بلموشي " معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها" الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 5،2013/05/6 جامعة الوادي.
- بن بريكة عبد الوهاب وأ. مياح عادل مداخلة بعنوان " الهيكل الصناعي الدولي في الجزائر أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد التاسع جوان 2011.
- ميلود دزيد الخير، أستاذ محاضر، مدخلة بعنوان " الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده" جامعة عمار ثليجي بالأغواط.
- عروبا رتيبة وأبو تسعديت، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر مداخلة بعنوان "أهمية تأهيل وتنمية الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية الجديدة ودفع عجلة التنمية الإقتصادية .

المواقع الإلكترونية:

- http:/dzayerna.net./vb/showathead php ?p=505813.

المراجع باللغة الفرنسية:

economie serie E /20/O.N.S l'activité industrielle anneé 2012.collection statistique n° 180: n°74 juillet 2013 P1.

O.N.S l'algerie en quelque eusultats 2001 n° 32 edition 2003

- O. Le rapport de la secom de commincation national de l'algerie sur les changements chumationque la cnucc.alger 2010.

N.S indice de la production industrielle n°666.